



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

ديسمبر | 2024

التقرير الاقتصادي الربع سنوي

www.centralbank.ae

جدول المحتويات

3 موجز تنفيذي

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات

5 1-1 الأفاق الاقتصادية العالمية
7 2-1 التضخم واستجابات السياسة النقدية
9 3-1 تطورات الأسواق العالمية

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية المحلية

12 1-2 النمو الاقتصادي
14 2-2 التحليل القطاعي
16 3-2 التضخم

الفصل الثالث: تطورات الأسواق النقدية والمالية

18 1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة
19 2-3 التطورات المصرفية
20 3-3 التطورات المالية
21 4-3 تطورات قطاع التأمين

موجز تنفيذي

من المتوقع أن تظل الآفاق الاقتصادية العالمية ثابتة، بنسبة نمو تبلغ 3.2% لكلا عامي 2024 و2025، وذلك استناداً إلى أحدث توقعات صندوق النقد الدولي. فقد عدّل صندوق النقد الدولي توقعاته بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة باتجاه الارتفاع إلى 2.8% لعام 2024. ولكن من المتوقع أن يعتدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة إلى 2.2% في عام 2025، مما يعكس سياسات مالية أكثر تشدداً وانخفاضاً في الاستهلاك مع تراجع سوق العمل. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة الأخرى، فمن المتوقع أن يبلغ متوسط النمو نسبة 1.8% خلال هذا العام والعام القادم. وعلى النقيض من ذلك، تم تعديل توقعات النمو للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية باتجاه الانخفاض إلى 4.2% لكلا عامي 2024 و2025، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى الضعف في القطاع الحقيقي، والصدمات المناخية السلبية، والصراعات الإقليمية الجارية.

ويواصل التضخم العالمي انخفاضه، مدفوعاً بالتأثيرات المتأخرة الناجمة عن السياسات النقدية المشددة التي تم تنفيذها في عامي 2022 و2023، وتراجع أسواق العمل، وتراجع التضخم في أسعار السلع. دفعت هذه الإشارات البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة لمواصلة دورة تخفيف السياسات المشددة، وهو ما يمثل تحولاً عن بيئة أسعار الفائدة المرتفعة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، تستمر الضغوط التضخمية، وتحديداً في تكاليف النقل والسكن والماوى. وبالإقتران بالإشارات المختلطة من أسواق العمل، فإن هذا يشير إلى تخفيف تدريجي للسياسة النقدية، مع احتفاظ البنوك المركزية بنهج حذر قائم على البيانات.

وعلى الرغم من ذلك، تتواصل حالات عدم اليقين على المدى الطويل بشأن أسعار الفائدة، وتحديداً في ضوء الانتخابات الأخيرة في الولايات المتحدة والتحوّلات المحتملة في السياسة المالية في ظل الإدارة الجديدة. وسيظل مسار الظروف المالية مرهوناً بالتطورات الاقتصادية المستقبلية، بما في ذلك تطوّر التضخم، وظروف سوق العمل، والمخاطر الجيوسياسية العالمية.

تجاوزت التجارة غير النفطية لدولة الإمارات 1.3 تريليون درهم في النصف الأول من عام 2024، أي ما يعادل 134% من الناتج المحلي الإجمالي، ويُمثل ذلك زيادة بنسبة 10.6% على أساس سنوي ويعكس التنفيذ الناجح لخطة تنويع اقتصاد الإمارات وتعزيز العلاقات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين. ومن المتوقع أن يتواصل هذا الأداء القوي، مدفوعاً باتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة خلال عامي 2024 و2025، ليدعم توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.0% في عام 2024، ويتسارع إلى 4.5% في عام 2025. وفي حين ستؤثر قرارات منظمة أوبك+ بشأن حصص الإنتاج وسط حالات عدم اليقين العالمية على النمو الإجمالي، يظل القطاع غير الهيدروكربوني قوياً، حيث من المتوقع أن ينمو بنسبة 4.9% في عام 2024. كما يتسارع القطاع الهيدروكربوني بسبب الرفع التدريجي المتوقع لخفض الإنتاج بدءاً من الربع الثاني من عام 2025. وإلى جانب الأداء القوي للقطاع غير الهيدروكربوني، فمن المتوقع أن يظل النمو الإجمالي قوياً حتى عام 2028.

وفي ضوء العوامل العالمية والمحلية، بما في ذلك أسعار السلع والأجور والإيجارات، فقد عدّل المصرف المركزي توقعاته بشأن التضخم في دولة الإمارات من 2.2% إلى 1.8% لعام 2024. وبالنسبة لعام 2025، من المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 2.0% تقريباً، مدفوعاً بشكل رئيسي بالمكونات غير القابلة للتداول والعوامل العالمية، ومن المتوقع أن يتسارع التضخم بشكل طفيف في عام 2026.

وشهد قطاع العقارات السكنية في أبوظبي انخفاضاً بنسبة 15.5% في عدد معاملات المبيعات خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2024، في حين ارتفعت معاملات المبيعات السكنية في دبي بشكل حاد بنسبة 34.3% على أساس سنوي. وظلّ متوسط سعر مبيعات لكل متر مربع للعقارات السكنية في أبوظبي خلال الأشهر من يناير إلى سبتمبر 2024 ثابتاً تقريباً، بنسبة نمو 0.3% على أساس سنوي، في حين شهدت الأسعار في دبي ارتفاعاً بنسبة 11.1% على أساس سنوي. وارتفعت تكاليف الإسكان، والتي تُقاس بمتوسط الإيجار للمتر المربع الواحد، بنسبة 4.2% على أساس سنوي في أبوظبي وبنسبة 14.5% على أساس سنوي في دبي خلال الثلاثة أرباع السنوية الأولى من عام 2024.

وخلال التسعة أشهر الأولى من عام 2024، عزّزت دبي مكانتها كمركز سياحي عالمي، حيث ارتفعت نسبة إشغال الفنادق إلى 76.4% وزاد عدد الزائرين الفاطنين بنسبة 7.0% ليليل 13.3 مليون زائر، مما ساهم بشكل كبير في الاقتصاد غير النفطي. وعلاوة على ذلك، شهد قطاع النقل في دولة الإمارات نمواً قوياً في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2024، حيث أظهر زيادة بنسبة 12.6% على أساس سنوي. وتؤكد هذه التوجّهات على دور دولة الإمارات في ريادتها العالمية في مجال السياحة والطيران.

وتماشياً مع قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة على أرصدة الاحتياطي الفيدرالي، خفّض المصرف المركزي سعر الفائدة الأساسي (سعر الأساس) إلى 4.65% في نوفمبر 2024. وظلّ متوسط سعر الإقراض بالدرهم لليلة واحدة (DONIA - دنيا) عند 15 نقطة أساس تقريباً أدنى من سعر الأساس، مما يعكس احتياطات فائضة مستدامة. كما أدى النمو القوي لودائع القطاع المصرفي والبالغ 14.1% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2024 إلى دعم ظروف التمويل والسيولة المواتية. وواصلت محافظ القروض أيضاً توسعها، حيث حققت نمواً بنسبة 9.1% على أساس سنوي في نهاية الربع الثالث من عام 2024، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى زيادة الإقراض لقطاعي التجزئة والشركات. ويظل النظام المصرفي في دولة الإمارات مرناً، مدعوماً باحتياطات وقائية كافية من رأس المال والسيولة.

وفي الربع الثالث من عام 2024، ارتفع مؤشر أسعار الأسهم في سوق دبي المالي بنسبة 6.4% على أساس سنوي، بينما انخفض المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 4.5% على أساس سنوي. ولا تزال مبادلات مخاطر الائتمان بالنسبة لأبوظبي ودبي منخفضة، مما يعكس الوضع المالي القوي لدولة الإمارات، واقتصادها الحيوي، وصناديق الثروة السيادية الضخمة. وشهد قطاع التأمين نمواً قوياً، مع ارتفاع إجمالي الأقساط المكتتبه بنسبة 20.5% على أساس سنوي، وارتفاع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 26.8% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2024. وسجلت المخصصات الفنية نمواً بلغ 26.8% على أساس سنوي، وحافظ القطاع على كفاية رأس مال ونسب أرباح قوية، الأمر الذي يعكس قيمته السوقية القوية.

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية الدولية و القطاع الخارجي لدولة الإمارات



1-1 الآفاق الاقتصادية العالمية

تم تعديل النمو في الأسواق الناشئة باتجاه الانخفاض إلى نسبة 4.2% لعامي 2024 و2025، ومن المتوقع انتعاش النمو في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي من نسبة 0.4% في عام 2023 إلى نسبة 1.7% في عام 2024

من المتوقع أن يظلّ النمو في الاقتصادات المتقدمة مستقراً عند 1.8% في عام 2024 وفي العام الذي يليه

من المتوقع أن يظلّ النمو الاقتصادي العالمي مستقراً عند 3.2% في عامي 2024 و2025

الاقتصاد العالمي

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة 3.2% في عام 2024 بحسب تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في شهر أكتوبر 2024 بشأن آفاق الاقتصاد العالمي. فقد عدل صندوق النقد الدولي توقعاته باتجاه الانخفاض بشكل طفيف لعام 2025 من نسبة 3.3% إلى 3.2%. ويظلّ النمو العالمي المتوقع دون المتوسط التاريخي البالغ 3.8% بين عامي 2000 و2019، الأمر الذي يعكس صعوبة الأوضاع الاقتصادية العالمية. وترجع هذه التوقعات المنخفضة لدرجة كبيرة إلى التأثيرات المتأخرة للسياسة النقدية المتشددة، والمواقف المالية الموحدة في الدول المتقدمة والنامية، كما تخضع الآفاق الاقتصادية العالمية لمخاطر التطورات المعاكسة المختلفة، بما في ذلك ارتفاع حالة عدم اليقين بشأن السياسات بسبب إجراء الانتخابات هذا العام في دول تُمثل نصف سكان العالم، بالإضافة لتزايد الصراعات الإقليمية، وتزايد السياسات الحمائية، وانخفاض آفاق النمو في الصين.

الاقتصادات المتقدمة

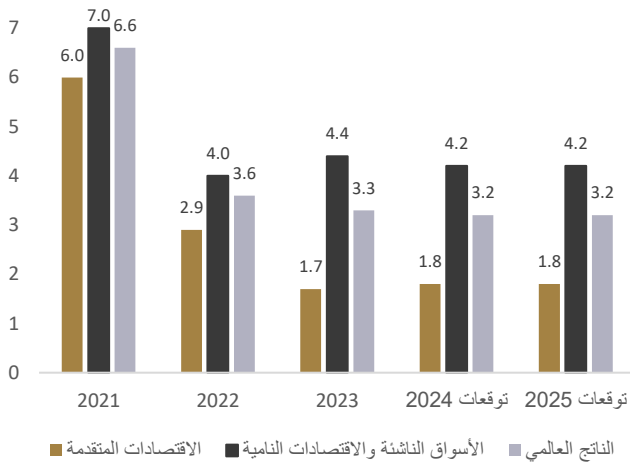
بعد تحقيق معدل نمو أعلى نسبياً بلغ 2.9% في عام 2022 بسبب الانتعاش ما بعد جائحة كوفيد-19، شهدت الاقتصادات المتقدمة نمواً أقل بكثير بلغت نسبته 1.7% في عام 2023. وبالنسبة لعامي 2024 و2025، يتوقع صندوق النقد الدولي معدل نمو اقتصادي مستقر ومعتدل تبلغ نسبته 1.8% في الاقتصادات المتقدمة.

تم تعديل توقعات النمو في الولايات المتحدة لعام 2024 بواقع 0.2 نقطة مئوية من التوقعات في شهر يوليو، لتبلغ نسبة 2.8%، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى الاستهلاك القوي والاستثمار في العقارات غير السكنية. وتُعتبر الزيادات في الأجور الحقيقية للأسر ذات الدخل المنخفض والتأثيرات على الثروة عوامل مساهمة رئيسية في الاستهلاك القوي. ومع ذلك، من المتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي معتدلاً في عام 2025 مع تشديد السياسة المالية وتراجع سوق العمل مما يؤدي إلى خفض نمو الاستهلاك.

ومن المتوقع أن يشهد النمو في منطقة اليورو انتعاشاً من معدله المنخفض في عام 2023 البالغ 0.4% إلى 0.8% في عام 2024 ثم إلى 1.2% في عام 2025. ومن المرجح أن يؤدي تحسن أداء الصادرات في السلع إلى هذا التعافي في عام 2024، ويُعزى التسارع في عام 2025 إلى الطلب المحلي، مدعوماً بارتفاع الأجور الحقيقية وزيادة الاستثمار المدفوع بتيسير شروط التمويل. وفي المملكة المتحدة، من المتوقع أن يرتفع النمو من 0.3% في عام 2023 إلى 1.1% في عام 2024، وأن يشهد مزيداً من التسارع إلى 1.5% في عام 2025، مدفوعاً بتراجع التضخم وانخفاض أسعار الفائدة، والتي من المتوقع أن تُعزز الطلب المحلي.

وفي اليابان، من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي إلى 0.3% في عام 2024 قبل أن يرتفع إلى 1.1% في عام 2025. ويرجع ضعف النمو في هذا العام بشكل أساسي إلى الانقطاعات المؤقتة في العرض في صناعة السيارات واستقرار الطلب على السياحة. ومع ذلك، من المرجح أن يكون معدل النمو الأعلى المتوقع لعام 2025 مدفوعاً بتحسينات طفيفة في الاستهلاك الخاص مع زيادة الأجور الحقيقية.

الرسم البياني 1.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - أكتوبر 2024.

الجدول 1.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة (%)

الربع الرابع 2024 (على أساس سنوي)	توقعات 2025	توقعات 2024	2023	2022	
-	3.2	3.2	3.3	3.6	الناتج العالمي
1.9	1.8	1.8	1.7	2.9	الاقتصادات المتقدمة
2.5	2.2	2.8	2.9	2.5	الولايات المتحدة الأمريكية
1.2	1.2	0.8	0.4	3.3	منطقة اليورو
2.1	1.5	1.1	0.3	4.8	المملكة المتحدة
1.8	1.1	0.3	1.7	1.2	اليابان

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - أكتوبر 2024.

الجدول 2.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أسواق ناشئة مختارة (%)

توقعات 2025	توقعات 2024	2023	2022	
4.2	4.2	4.4	4.0	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
2.2	3.0	2.9	3.0	البرازيل
4.5	4.8	5.2	3.0	الصين
6.5	7.0	8.2	7.0	الهند

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- أكتوبر 2024.

الأسواق الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

عدّل صندوق النقد الدولي النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية نحو الانخفاض إلى 4.2% لكل من عامي 2024 و2025 عن التقديرات السابقة التي بلغت 4.3% حسب تحديث تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يوليو 2024. وعلى الرغم من أن النمو المتوقع أعلى من المتوسط العالمي، لا تزال هناك فوارق كبيرة بين المناطق. وفي حين أدى الضعف في قطاع العقارات، والصدمات المناخية السلبية، والصراعات المتواصلة إلى توقعات باتجاه الانخفاض في مناطق آسيا الناشئة وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2024، إلا أن ذلك سيقلبه جزئياً تعديلاً باتجاه الارتفاع بالنسبة لأميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

وتحديداً، من المتوقع أن يتباطأ النمو في آسيا الناشئة والنامية لتبلغ نسبتة 5.3% في عام 2024، ثم ينخفض إلى نسبة 5.0% في عام 2025، وهو أقل نوعاً ما من التوقعات حسب تحديث تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يوليو 2024.

كما تم تعديل النمو المتوقع في الصين باتجاه الانخفاض بشكل طفيف من 5.0% إلى 4.8% في عام 2024، في حين ظلت التوقعات لعام 2025 مستقرة عند نسبة 4.5%. ويُعزى هذا التعديل باتجاه الانخفاض بشكل أساسي إلى استمرار حالات الضعف في القطاع العقاري وتدني ثقة المستهلكين. إلا أن الأداء القوي للصادرات يزيح الأداء المتدني في قطاعات أخرى، مما يؤدي إلى تباطؤ طفيف بصفة عامة.

ومن المتوقع أن تبلغ نسبة النمو في الهند 7.0% في هذا العام، وهو انخفاض من نسبة 8.2% في عام 2023، والذي شهد انتعاشاً قوياً في الفترة المبكرة بعد الجائحة. ومن المتوقع أن يشهد النمو مزيداً من الاعتدال لتبلغ نسبته 6.5% في عام 2025 مع تواصل تراجع تأثير ضعف الطلب.

وفي أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، من المتوقع أن ينخفض النمو بشكل طفيف من 2.2% في عام 2023 إلى 2.1% في عام 2024 قبل أن يكتسب زخماً ويرتفع إلى 2.5% في عام 2025. ومع ذلك، فقد تم تعديل النمو في البرازيل باتجاه الارتفاع بواقع 0.9 نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات بحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يوليو، ومدفوعاً بالاستهلاك الخاص القوي والاستثمار خلال النصف الأول من العام. وبالإضافة لذلك، كانت التأثيرات السلبية للفيضانات أقل مما كان مقدراً في البداية.

وبالنسبة لأوروبا الناشئة والنامية، فمن المتوقع أن يظل النمو ثابتاً عند نسبة 3.2% في عام 2024، يليه تباطؤ إلى نسبة 2.2% في عام 2025.

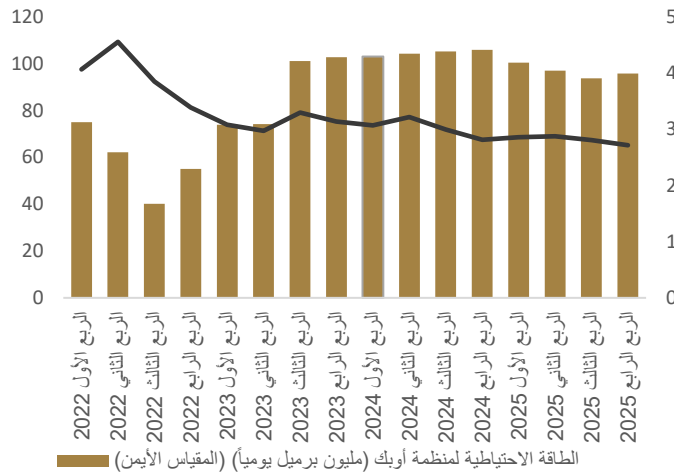
ومن المتوقع أن يزداد النمو الاقتصادي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي من 0.4% في عام 2023 إلى 1.7% في عام 2024، على الرغم من الانكماش في الإنتاج والصادرات النفطية، بسبب تمديد خفض الإنتاج الطوعي للنفط. ويُعزى النمو القوي في الأنشطة غير النفطية بشكل أساسي إلى قطاعات الخدمات المالية والتصنيع والتجارة والسياحة على خلفية الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تنويع اقتصاد المنطقة دون الاعتماد على النفط. وكان استثمار القطاع الحكومي دافعاً قوياً لتنويع القطاع غير النفطي. وفي عام 2025، من المتوقع أن يتسارع النمو بشكل كبير إلى 4.1%، حيث من المرجح انتعاش الإنتاج النفطي، ومن المتوقع تخفيف الانقطاعات في الشحن.

الجدول 3.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي (%)

توقعات 2025	توقعات 2024	2023	2022	
4.1	1.7	0.4	7.1	دول مجلس التعاون الخليجي
4.5	4.0	3.6	7.5	الإمارات*
4.6	1.5	0.8 -	7.5	السعودية
1.9	1.5	1.2	4.2	قطر
3.3	2.7 -	3.6 -	5.9	الكويت
3.1	1.0	1.3	9.6	عمان
3.2	3.0	3.0	6.0	البحرين

المصادر: المصرف المركزي، صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- أكتوبر 2024.
ملاحظات: *المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للعامين 2022 - 2023 والمصرف المركزي للعامين 2024-2025. يتم حساب معدل النمو لدول مجلس التعاون الخليجي كمتوسط مرجح للدول الأعضاء.

الرسم البياني 2.1. الطاقة الاحتياطية للنفط وأسعار النفط حسب منظمة أوبك



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

2-1 التضخم واستجابات السياسة النقدية

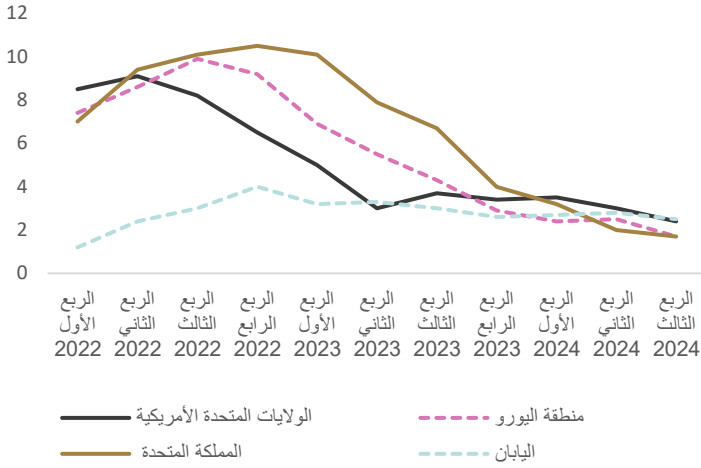
بدأت العديد من البنوك المركزية في خفض أسعار الفائدة، كاستجابة لانخفاض معدلات التضخم

تراجع التضخم في معظم المناطق، نظراً لانخفاض أسعار الطاقة والسلع

من المتوقع أن يتراجع التضخم العالمي من 6.7% في عام 2023 إلى 5.8% في عام 2024

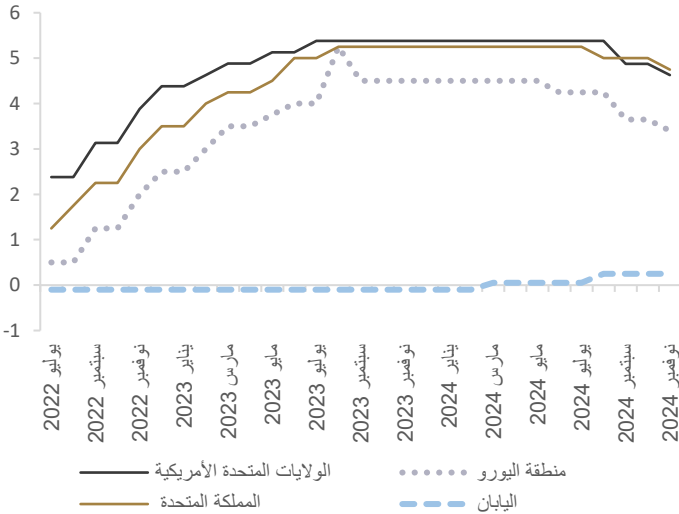
التضخم العالمي

الرسم البياني 3.1. التضخم الكلي في اقتصادات متقدمة مختارة (على أساس سنوي، %)



المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4.1. أسعار الفائدة في اقتصادات متقدمة مختارة (%)



المصدر: بلومبيرغ

يواصل التضخم العالمي تراجعاً، ووفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر 2024، فمن المتوقع أن يهبط التضخم العالمي من 6.7% في عام 2023 إلى 5.8% في عام 2024، ثم إلى 4.3% في عام 2025. ويُعزى هذا الاتجاه التنزلي أساساً إلى التأثير المتراكم للسياسات النقدية المشددة منذ عام 2022، وتراجع أسواق العمل، وتراجع أقوى في أسعار السلع.

التضخم في الاقتصادات المتقدمة

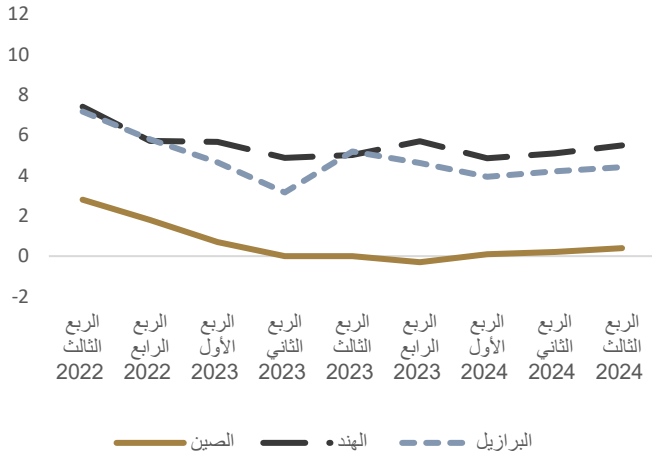
وفي الولايات المتحدة، ارتفع التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلك إلى 2.6% على أساس سنوي في شهر أكتوبر 2024. وعلى الرغم من الإشارات الدالة على انخفاض معدلات التضخم في أماكن أخرى، فقد وصلت أسعار المساكن في كونها مساهماً رئيسياً في التضخم في شهر نوفمبر. كما خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة الخاص به بمقدار 25 نقطة أساس إضافية ليصل إلى 4.50% - 4.75%، بسبب تحسن سوق العمل بصفة عامة. وعلى الرغم من اقتراب التضخم من هدف 2.0%، يبدو أن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يفتقر إلى الثقة في التوجه الأخير للتضخم. وقد يدفع عدم اليقين بشأن تأثيرات السياسات الرئاسية الجديدة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى اعتماد نهج حذر بشأن خفض أسعار الفائدة.

وبلغ معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو 2.0% على أساس سنوي في شهر أكتوبر 2024. وكان يُعزى أكبر ارتفاع في معدل التضخم الكلي إلى الغذاء، والكحول، والتبغ، حيث تسارعت زيادة الأسعار إلى 2.9%. كما خفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة في شهر أكتوبر للمرة الثالثة خلال هذا العام بواقع 25 نقطة أساس لتصل إلى 3.5%، حيث انخفضت معدلات التضخم في قطاعات رئيسية مثل أسعار الطاقة والسلع بشكل كبير في منطقة اليورو. إلا أن الآفاق المستقبلية للاقتصاد في المنطقة تزداد سوءاً.

وفي المملكة المتحدة، انخفض التضخم أكثر من المتوقع إلى أدنى مستوياته في ثلاثة أعوام وبلغت نسبته 1.7% في شهر سبتمبر، وكان ذلك مدفوعاً بانخفاض أسعار تذاكر السفر والبنزين. كما خفض بنك إنجلترا أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس في شهر نوفمبر، وحدد سعر الفائدة عند 4.75%. ومع ذلك، فقد حذر البنك من أنه قد يتجه التضخم للارتفاع، لكن دون أن يصل إلى الارتفاعات السابقة. وقد يعني هذا أن أسعار الفائدة في المملكة المتحدة قد تستغرق وقتاً أطول قبل انخفاضها.

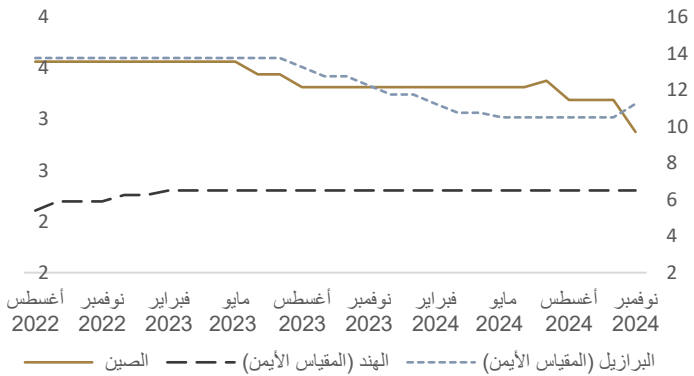
وحافظ بنك اليابان على سعر الفائدة الخاص به عند 0.25% خلال الاجتماع المنعقد في شهر أكتوبر. كما شهد التضخم الأساسي في اليابان تباطؤاً في شهر سبتمبر إلى 2.4% على أساس سنوي، ويُعزى ذلك إلى استئناف الدعم الحكومي لفواتير المرافق. ومن المتوقع أن ينعكس التأثير الأساسي لخفض الإعانات لفواتير الكهرباء والغاز في المدن إلى النصف خلال شهر أكتوبر من العام الماضي، بشكل رئيسي على أرقام التضخم وأن يتلاشى في الأشهر القادمة.

الرسم البياني 5.1. التضخم الكلي في اقتصادات ناشئة مختارة (على أساس سنوي، %)



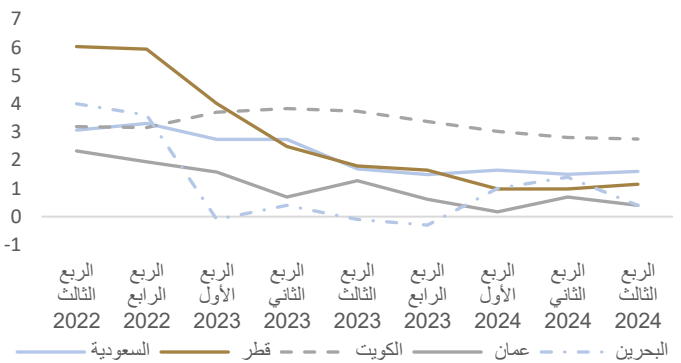
المصدر: بلومبيرغ، جلوبال سورس بارتنرز.

الرسم البياني 6.1. أسعار الفائدة في اقتصادات ناشئة مختارة (%)



المصدر: بلومبيرغ.

الرسم البياني 7.1. تضخم أسعار السلع الاستهلاكية في دول مجلس التعاون الخليجي (على أساس سنوي، %)



المصدر: بلومبيرغ.

التضخم في الاقتصادات الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

انخفض معدل تضخم المستهلك في الصين في شهر أكتوبر مقارنة بالشهر السابق، في حين ازداد انكماش أسعار المنتجين، حتى مع تطبيق بكين المزيد من تدابير التحفيز. وارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 0.3% على أساس سنوي في شهر أكتوبر. ويهدف تعزيز ثقة الشركات والمستهلكين وسط تباطؤ النمو، فاجأ بنك الشعب الصيني الأسواق بخفض المعدل المرجعي الخاص به بشأن الإقراض بواقع 25 نقطة أساس في شهر أكتوبر إلى 3.10% من 3.35%.

وارتفع معدل التضخم لقطاع التجزئة في الهند إلى 6.2% على أساس سنوي في شهر أكتوبر، مدفوعاً بارتفاع أسعار الخضروات وانخفاض التأثير الأساسي، متجاوزاً هدف بنك الاحتياطي الهندي على المدى المتوسط البالغة نسبته 4.0%. وخلال اجتماع السياسة النقدية في شهر أكتوبر 2024، حافظ بنك الاحتياطي الهندي على معدل إعادة الشراء المرجعي الخاص به دون تغيير عند 6.5%.

وبلغ معدل التضخم السنوي في البرازيل 4.8% في شهر أكتوبر 2024، وهو أعلى من هدف التضخم الحكومي البالغ 3.0%. وقد سرّع البنك المركزي في شهر أكتوبر تشديد سياسته النقدية برفع أسعار الفائدة بواقع 50 نقطة أساس، مما دفع أسعار الفائدة إلى 11.25%. وفي محضر القرار، أكد صنّاع السياسات أنه من الممكن أن يؤدي المزيد من التدهور في توقعات التضخم لإطالة دورة تشديد السياسة النقدية.

وظل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي منخفضاً نسبياً بالمقارنة مع المناطق الأخرى على الرغم من التطورات الجيوسياسية المتواصلة في منطقة الشرق الأوسط وحالات عدم اليقين الاقتصادي عالمياً. ووصل معدل التضخم في المملكة العربية السعودية إلى 1.9% على أساس سنوي في شهر أكتوبر 2024، ويُعزى ذلك أساساً إلى ارتفاع أسعار المساكن بنسبة 11.7%، وهي أعلى وتيرة منذ عام 2013، فيما انخفض معدل التضخم السنوي في قطر بشكل كبير إلى 0.8% على أساس سنوي في شهر سبتمبر 2024، وتراجع معدل التضخم في الكويت إلى ما دون 3%، منخفضاً إلى 2.8% على أساس سنوي في شهر سبتمبر 2024. ويُعزى إلى ارتفاع المعدلات المتعلقة بالملابس والغذاء والتعليم. وسجلت عمان أدنى معدل للتضخم، حيث ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة 0.4% على أساس سنوي في شهر سبتمبر، فيما انخفض معدل التضخم في البحرين إلى 0.4% على أساس سنوي في شهر سبتمبر 2024، مدفوعاً بانخفاض أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية والملابس والأحذية والترفيه والثقافة.

وفي شهر سبتمبر 2024، خفضت البنوك المركزية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، التي ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي، أسعار الفائدة الخاصة بها تماشياً مع تخفيض سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية الأمريكية. وكانت البنوك المركزية في كل من السعودية والإمارات وعمان والبحرين قد خفضت أسعار الفائدة الخاصة بها بواقع 25 نقطة أساس، في حين خفضت قطر أسعار الفائدة الخاصة بها بمقدار 30 نقطة أساس. أما الكويت التي ترتبط عملتها بسلة عملات غير معلنة، فقد حافظت على أسعار الفائدة الخاصة بها دون تغيير.

3-1 تطورات الأسواق العالمية

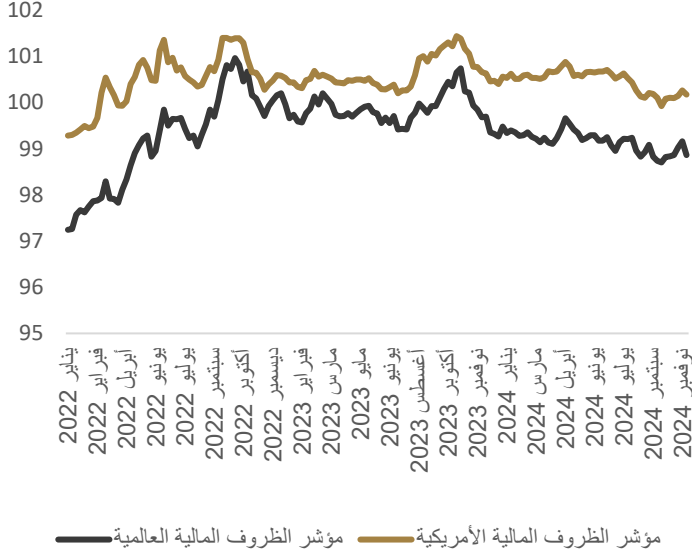
استمرار النمو في الصادرات والواردات غير النفطية لدولة الإمارات في عام 2024

ارتفاع أسعار السلع الأساسية نظراً للقيود على العرض والمخاطر الجيوسياسية ونمو الطلب

واصلت الأوضاع المالية العالمية تحسنها وسط تخفيف السياسة النقدية

الأوضاع المالية العالمية

الرسم البياني 8.1 مؤشرات الأوضاع المالية

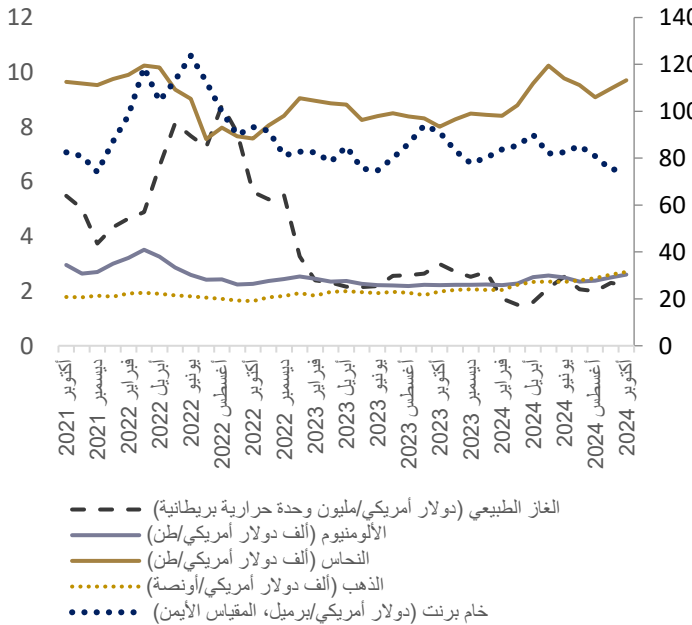


المصدر: جولدمان ساكس

ظلت الأوضاع المالية العالمية ملائمة في شهر نوفمبر 2024 مقارنة بما كانت عليه قبل ستة أشهر. وكان هذا مدعوماً بالتيسير النقدي في اقتصادات كبرى، والذي حافظ على تقلبات منخفضة نسبياً، مما سمح للأسواق الناشئة بالحفاظ على مرونتها من خلال سياسات استباقية، مثل تدابير التحفيز المالي والتدخلات في العملة. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم ارتفاع قيمة الأسهم وسندات الشركات في الحفاظ على أوضاع مالية سهلة نسبياً في الاقتصادات المتقدمة وفقاً للمعايير التاريخية. وركزت البنوك المركزية الكبرى على الأوضاع النقدية والمالية المحلية، مع إجراء تعديلات في السياسة النقدية، مما وفر مصدات حماية ضد الضغوط الخارجية.

وفي الولايات المتحدة، تحسنت الأوضاع المالية بسبب التعديلات النقدية المتواصلة، والتي تهدف إلى مواجهة تباطؤ الاقتصاد وعززتها الارتفاعات الحادة في أسعار الأسهم في مرحلة ما بعد الانتخابات. أدى تخفيف التضخم وتراجع بيانات سوق العمل إلى تعزيز التوقعات بالتخفيف التدريجي للسياسة النقدية، ودعم موقف أكثر ملاءمة. وعلى الرغم من ذلك، هناك حالة من عدم اليقين بشأن المسار الطويل الأجل لأسعار الفائدة، وخاصة بعد الانتخابات الأخيرة في الولايات المتحدة والتحول المحتمل في السياسة المالية في ظل الإدارة الجديدة، كما توضحه التقلبات الضمنية في توقعات أسعار الفائدة. ويظل مسار الظروف المالية متوقفاً على التطورات الاقتصادية المستقبلية.

الرسم البياني 9.1 أسعار السلع الأساسية



المصدر: بلومبيرغ، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

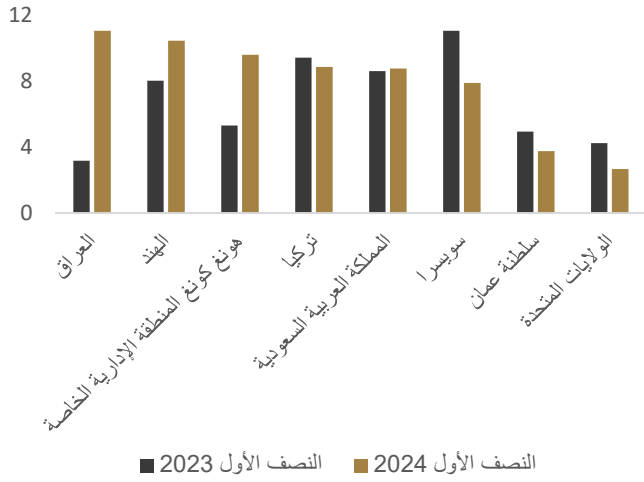
وبصفة عامة، تعمل الاقتصادات المتطورة لتخفيف السياسات النقدية على الحد من الضغوط المفروضة على الأسواق الناشئة من خلال دعم عملاتها في مقابل الدولار الأميركي وخفض التضخم المستورد. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي التضخم في الخدمات، والزيادات العرضية في أسعار الأغذية، والتقلبات غير المتوقعة في الأسواق أو التطورات الجيوسياسية إلى التأثير سلباً على هذه البيئة الداعمة وظهور تحديات.

السلع الأساسية

وصلت أسعار النفط خام برنت إلى 75.7 دولاراً للبرميل الواحد في شهر أكتوبر 2024، مرتفعةً من 74.3 دولاراً في شهر سبتمبر. وتعكس هذه الزيادة القيود المتواصلة المفروضة على الإنتاج من قبل منظمة أوبك+، في حين أن المخاوف بشأن الاضطرابات المحتملة الناجمة عن التطورات المستمرة في الشرق الأوسط دعمت الأسعار. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان انخفاض الطلب من جانب الصين العامل الأكبر الذي أثر على الأسعار، مما أدى لزيادة المكاسب رغم الحذر الاقتصادي على نطاق أوسع. وبشكل مماثل، شهدت أسعار الغاز الطبيعي تقلبات في الأشهر الأخيرة، حيث وصلت إلى 2.2 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في شهر أكتوبر 2024، بزيادة من 2.0 دولار في شهر أغسطس ولكن أقل من 2.5 دولار في شهر يونيو.

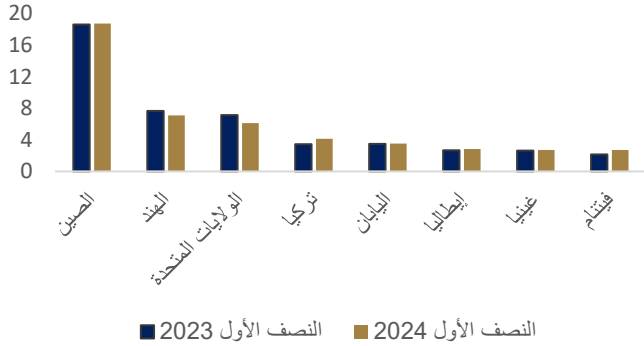
وشهد الذهب زيادة كبيرة في الأسعار، ويُعزى ذلك إلى التطورات الجيوسياسية، وتوقعات خفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، ومستويات التضخم التاريخية في الولايات المتحدة. وفي شهر أكتوبر 2024، سجل الذهب مستويات قياسية، متجاوزاً 2600 دولار للأونصة، مما يمثل زيادة بنسبة 40.0% على أساس سنوي. كما شهد النحاس والألومنيوم ارتفاعاً في الأسعار بنسبة 20.7% وبنسبة 18.1% على التوالي، نتيجة لارتفاع الطلب على مصادر الطاقة المتجددة، والمركبات الكهربائية، والبنية التحتية الشبكية والنمو في مراكز البيانات.

الرسم البياني 10.1. الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين (كنسبة مئوية من الصادرات غير النفطية)



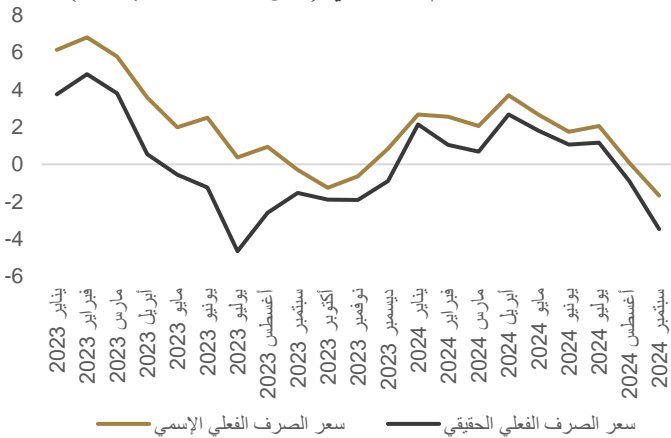
المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

الرسم البياني 11.1. واردات دولة الإمارات العربية المتحدة من الشركاء التجاريين الرئيسيين (كنسبة مئوية من الواردات)



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

الرسم البياني 12.1. ارتفاع/انخفاض أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية للدرهم الإماراتي (على أساس سنوي، %)



المصدر: المصرف المركزي

وفي شهر أكتوبر 2024، ارتفع مؤشر أسعار الأغذية الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بنسبة 5.5% على أساس سنوي، مما يعكس نمواً ملحوظاً في أسعار الزيوت النباتية والألبان. وفي الربع الثالث من عام 2024، تأثرت أسعار الغذاء العالمية بانقطاع الإمدادات بسبب الظروف المناخية السلبية وحالات عدم اليقين الجيوسياسية، مع زيادة الطلب على الزيوت النباتية والألبان، مما دفع الأسعار إلى الارتفاع عبر مختلف الفئات.

التجارة الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة

ارتفعت التجارة الخارجية غير النفطية للسلع بدولة الإمارات خلال الستة أشهر الأولى من عام 2024 بنسبة 10.6% على أساس سنوي، متجاوزةً 1.3 تريليون درهم (ما يعادل 134% من الناتج المحلي الإجمالي).

وشهدت الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات ارتفاعاً كبيراً (25.2%) خلال الستة أشهر الأولى من عام 2024 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وبلغت 249.2 مليار درهم، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى زيادة كبيرة في صادرات الذهب (50% على أساس سنوي) والمجوهرات (47% على أساس سنوي). وكان العراق الشريك الأول لدولة الإمارات في الصادرات غير النفطية خلال النصف الأول من عام 2024، بنسبة بلغت 11.1% من إجمالي الصادرات غير النفطية، وكانت الهند (10.5%) وهونغ كونغ المنطقة الإدارية الخاصة (9.6%) من بين أكبر ثلاثة شركاء تجاريين. وبصفة عامة، كانت أكثر السلع غير النفطية المصدرة هي الذهب، (48.1% من إجمالي الصادرات غير النفطية)، تليه المجوهرات (4.9%) ومنتجات التبغ (4.4%).

ووصلت عمليات إعادة التصدير إلى 301.6 مليار درهم خلال النصف الأول من عام 2024، وظلت المملكة العربية السعودية، التي بلغت حصتها 12.5%، الوجهة الأهم لإعادة التصدير بالنسبة لدولة الإمارات، تليها العراق (10.7%)، ثم الهند (7.7%). وسيطرت معدات الاتصالات على عمليات إعادة التصدير، وشكلت 18.8%، بينما كان الألماس (10.7%) والمركبات (6.5%) أيضاً من بين أكثر السلع المعاد تصديرها.

وارتفعت الواردات بنسبة 11.4% خلال الستة أشهر الأولى من عام 2024 مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، حيث بلغت 764 مليار درهم. وكانت الصين الشريك التجاري الأكثر أهمية للواردات التجارية، حيث شكلت ما نسبته 18.7% من إجمالي الواردات، تليها الهند بنسبة (7.1%) والولايات المتحدة بنسبة (6.1%). وكان الذهب، الذي بلغت حصته 23.2% السلعة الرئيسية الأكثر استيراداً، في حين كانت معدات الاتصالات والمركبات والسلع الثانوية والثالثة المستوردة الأكثر أهمية وبلغت حصتهما 9.2% و6.4% على التوالي.

سعر الصرف

انخفض سعر الصرف الفعلي الاسمي، والذي يأخذ في الاعتبار أسعار الصرف الثنائية للعملة الوطنية مقابل سلة من الشركاء التجاريين لدولة الإمارات، بنسبة 1.7% على أساس سنوي في شهر سبتمبر 2024، وذلك مع ضعف مؤشر الدولار الأمريكي. وبشكل مشابه، انخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والذي يأخذ في الاعتبار فروقات التضخم بين دولة الإمارات وشركائها التجاريين، بنسبة 3.5% مقارنةً بالعام السابق. مما يعكس انخفاضاً ملحوظاً في معدل التضخم في دولة الإمارات في مقابل شركائها التجاريين، ويساهم انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي في تعزيز تنافسية الصادرات غير النفطية.

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية



2-1 النمو الاقتصادي

من المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني قوياً على المدى القريب والمتوسط

من المتوقع انتعاش نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 4.0% في عام 2024، وأن يتسارع إلى 4.5% في عام 2025، من نسبة النمو البالغة 3.6% في عام 2023

تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 3.9% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2024، مما يعكس قطاع غير هيدروكربوني قوي

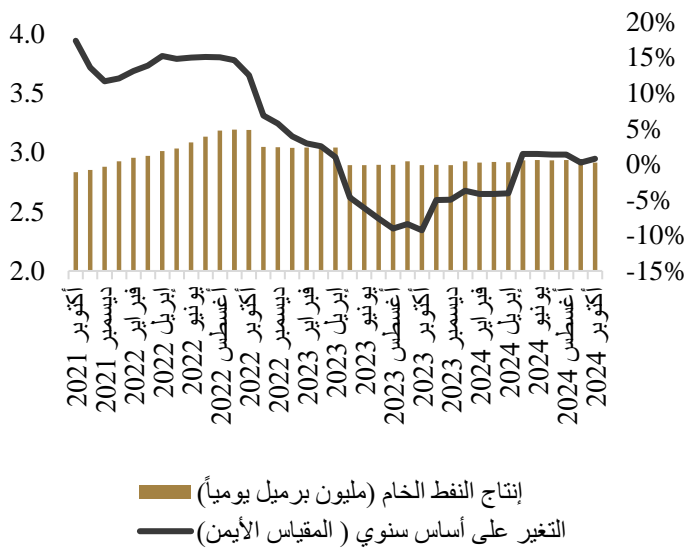
الآفاق المستقبلية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

الجدول 1.2. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الإمارات (%)

توقعات 2028	توقعات 2027	توقعات 2026	توقعات 2025	توقعات 2024	2023	
4.4	4.8	5.5	4.5	4.0	3.6	الناتج المحلي الإجمالي الكلي
4.5	4.6	4.8	5.0	4.9	6.2	الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني
4.2	5.5	7.6	2.9	1.3	3.1-	الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني

المصادر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للعام 2023، وتوقعات المصرف المركزي للأعوام 2023-2028.

الرسم البياني 1.2. إنتاج النفط الخام في دولة الإمارات



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط.

شهد الاقتصاد الإماراتي خلال الربع الثاني من عام 2024 توسعاً بنسبة 3.9% على أساس سنوي، وهي أعلى من النمو بنسبة 3.4% على أساس سنوي المسجلة في الربع الأول من عام 2024. ويرجع هذا الرقم خلال الربع إلى تسارع النمو غير الهيدروكربوني (الذي يُشكل 75% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي).

حافظ المصرف المركزي على توقعاته بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024 عند 4.0%. وتشكل قطاعات السياحة والنقل والخدمات المالية وخدمات التأمين والبناء والعقارات والاتصالات، محركات لتوقعات النمو. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تؤدي المستويات الحالية لإنتاج النفط في عام 2024 إلى تعديل النمو الإجمالي بشكل جزئي. وبالنسبة لعام 2025، تم تعديل النمو باتجاه الانخفاض إلى 4.5% ويُعزى ذلك بشكل أساسي لقرار اجتماع منظمة أوبك في شهر ديسمبر 2024 بتمديد خفض الإنتاج. ومن المتوقع أن تبلغ نسبة النمو 5.5% في عام 2026، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى التأثيرات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني. ويتوقع المصرف المركزي أن يظل نمو الناتج قوياً، مدفوعاً بالأداء القوي للقطاعات الهيدروكربوني وغير الهيدروكربوني بعد عام 2026 وحتى عام 2028.

وعلى الرغم من ذلك، هناك مخاطر كبيرة تحيط بتوقعات النمو. حيث تظهر مخاطر نتيجة للتصعيد المحتمل للتطورات الجيوسياسية الحالية، والتباطؤ الاقتصادي العالمي الناجم عن فترة مطوّلة من أسعار الفائدة المرتفعة، والمزيد من خفض إنتاج النفط المحتمل من قبل منظمة أوبك+، والتأثيرات غير المباشرة لانخفاض أسعار النفط على القطاع غير الهيدروكربوني. وعلى عكس ذلك، قد يؤدي التنفيذ الناجح للإصلاحات، بما في ذلك التنويع وخفض أسعار الفائدة بشكل أسرع من المتوقع في الاقتصادات المتقدمة الكبرى، إلى تعزيز الأداء الاقتصادي.

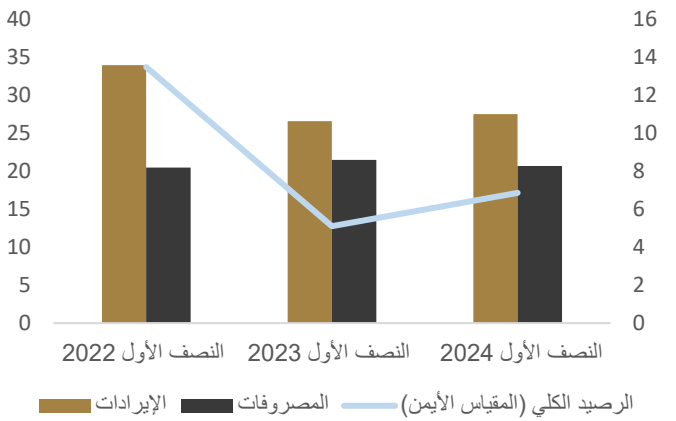
الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني

شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني تسارعاً إلى 4.8% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2024، مرتفعاً من 4.0% على أساس سنوي في الربع السابق، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى سرعة النمو في التصنيع والتجارة والنقل والتخزين والأنشطة العقارية. ومن المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني قوياً عند نسبة 4.9% في عام 2024 ونسبة 5.0% في عام 2025، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الخطط والسياسات الإستراتيجية التي نفذتها الحكومة لجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم التنويع الاقتصادي. ويتوقع المصرف المركزي تواصل النمو القوي لكن بوتيرة أقل بشكل طفيف في الناتج غير الهيدروكربوني في الأعوام من 2026 وحتى 2028.

الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني

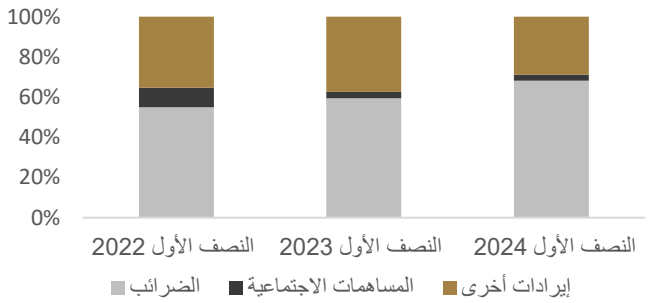
خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2024، بلغ متوسط إنتاج النفط 2.9 مليون برميل يومياً، مما يُمثل انخفاضاً بنسبة 1.0% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وفي غضون ذلك، من المتوقع أن يظل إنتاج النفط عند هذا المستوى حتى نهاية عام 2024. وانخفض إنتاج الغاز بنسبة 0.4% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2024، لاحقاً لنمو بنسبة 14.3% وبنسبة 0.8% على أساس سنوي في الربعين الأول والثاني على التوالي.

الرسم البياني 2.2. الرصيد المالي الموحد (% من الناتج المحلي الإجمالي)



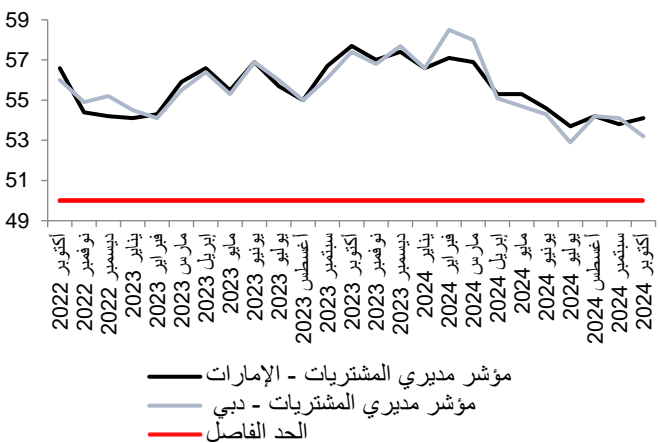
المصادر: وزارة المالية الإماراتية والمركز الاتحادي للتأقسية والإحصاء والمصرف المركزي.

الرسم البياني 3.2. هيكل الإيرادات المالية في دولة الإمارات كحصّة من إجمالي الإيرادات



المصادر: وزارة المالية الإماراتية والمصرف المركزي.

الرسم البياني 4.2. مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات (أكثر من 50 يعني توسع)



المصدر: ستاندرد أند بورز جلوبال

واستناداً إلى الأداء المُحقق في عام 2024 والقرار الصادر عن اجتماع أوبك+ بشأن الإنتاج في شهر ديسمبر 2024، من المتوقع أن ينمو القطاع الهيدروكربوني بنسبة 1.3% في عام 2024 (نمو بنسبة 3.2% في الغاز والهيدروكربونات غير النفطية، ويقابله انخفاض جزئي بنسبة 0.6% في إنتاج النفط)، يليه مزيد من التوسع بنسبة 2.9% في عام 2025.

الاستثمار والاستهلاك الحكومي

ظل أداء القطاع المالي الإماراتي قوياً خلال النصف الأول من عام 2024، مع تحسن ملحوظ في الإيرادات الحكومية والفائض المالي مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023. وبلغ الفائض المالي 65.7 مليار درهم، أي ما يعادل 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 38.8% من 47.4 مليار درهم (5.1% من الناتج المحلي الإجمالي) الذي تم تسجيله في النصف الأول من عام 2023.

وارتفعت الإيرادات الحكومية العامة في النصف الأول من عام 2024 بنسبة 6.9% على أساس سنوي إلى 263.9 مليار درهم، أو بنسبة 26.9% من الناتج المحلي الإجمالي. وكان هذا النمو مدفوعاً بشكل أساسي بزيادة كبيرة بلغت 22.4% على أساس سنوي في الإيرادات الضريبية على الرغم من انخفاض بنسبة 17.6% على أساس سنوي في أنواع الإيرادات الأخرى. وتشكل الإيرادات الضريبية الآن أكثر من ثلثي إجمالي الإيرادات الحكومية، حيث ارتفعت من 54.9% في النصف الأول من عام 2022 إلى 59.5% في النصف الأول من عام 2023، وزادت إلى 68.1% في النصف الأول من عام 2024.

وبلغت المصروفات الحكومية خلال الستة أشهر الأولى من عام 2024 198.1 مليار درهم، أو 20.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.7% على أساس سنوي. ويُعزى الانخفاض في المصروفات بشكل أساسي إلى انخفاض بنسبة 24.8% على أساس سنوي في الإعانات، وإلى انخفاض بنسبة 59.7% على أساس سنوي في المصروفات الأخرى، فيما قابل هذه الانخفاضات جزئياً زيادات في تعويضات الموظفين والمنافع الاجتماعية، والتي ارتفعت بنسبة 6.8% وبنسبة 12.4% على أساس سنوي على التوالي.

وارتفعت المصروفات الرأسمالية الحكومية العامة بنسبة 51.7% على أساس سنوي وبلغت 11 مليار درهم في النصف الأول من عام 2024، مما يعكس التزام حكومة دولة الإمارات بتطوير مشاريع البنية التحتية على نطاق واسع ودعم الوضع الاقتصادي والاستثماري في الدولة.

الاستثمار الخاص والاستهلاك

يواصل النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص غير النفطي في دولة الإمارات توسعه. ففي شهر أكتوبر 2024، وصل مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات إلى 54.1، ما يعكس الثقة المتواصلة في قطاع الأعمال خلال الأفق الاقتصادية المستقبلية للدولة. ويستند هذا التفاؤل إلى التوقعات باستمرار قوة الطلب والمبيعات، والتي من المتوقع أن تدعم نمواً مطرداً في الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، تساهم المبادرات والاستثمارات الجديدة المتوقعة في هذه الأفق الإيجابية. وفي دبي، بلغ مؤشر مديري المشتريات 53.2 في شهر أكتوبر 2024، وهو ما يتوافق مع مؤشر مديري المشتريات لدولة الإمارات بأكملها ويشير إلى نمو مستدام في القطاع الخاص غير النفطي للإمارة.

وارتفع عدد الموظفين المشمولين في نظام حماية الأجور² لدى المصرف المركزي بنسبة 4.0% على أساس سنوي في شهر سبتمبر 2024، في حين ارتفع متوسط الرواتب الشهرية للموظفين بنسبة 7.2% على أساس سنوي³. وتشير هذه المؤشرات للتوظيف ونمو الأجور إلى استهلاك محلي قوي ونمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي في الفترات المستقبلية.

³ تم حساب معدلات النمو الخاصة بالتوظيف ومتوسط الأجور باستخدام المتوسط المتحرك لمدة 3 شهور.

² البيانات هي كما في 16 نوفمبر 2024.

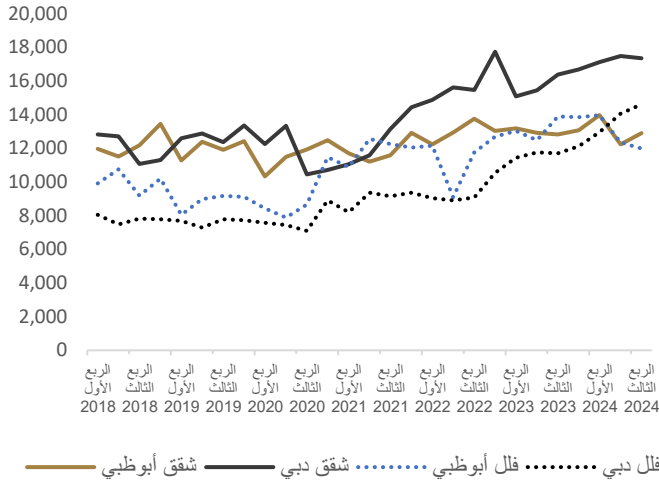
2-2 التحليل القطاعي

شهدت حركة المسافرين في مطارات دولة الإمارات زيادة بنسبة 12.6% من بداية السنة حتى تاريخه كما في أغسطس 2024

استقبلت دبي 13.3 مليون مسافر من بداية السنة حتى سبتمبر 2024، بزيادة بلغت 7% مقارنة بالعام السابق

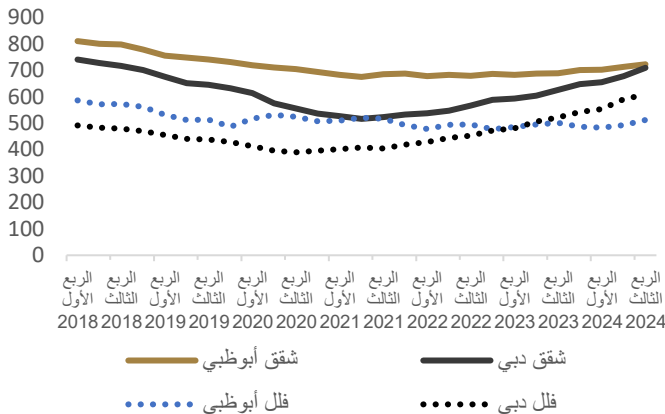
خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2024، ارتفع متوسط مبيعات المساكن وأسعار الإيجارات في أبوظبي ودبي مع نمو أكثر وضوحاً لدى الأخيرة

الرسم البياني 5.2، متوسط أسعار مبيعات المساكن (درهم للمتر المربع)



المصدر: تقديرات المصرف المركزي استناداً لبيانات من دائرة الأراضي والأماك في دبي، وموقع كوانتا الإلكتروني.

الرسم البياني 6.2، متوسط الإيجارات السكنية (درهم للمتر المربع)



المصدر: تقديرات المصرف المركزي استناداً لبيانات من دائرة الأراضي والأماك في دبي، وموقع كوانتا الإلكتروني.

واصلت القطاعات غير النفطية البالغ عددها 16 نموها القوي في الربع الثالث من عام 2024. وواصلت تجارة الجملة والتجزئة والتصنيع والبناء في كونها تشكل بعض الركائز الرئيسية لنمو القطاع غير النفطي. وفي قطاع تجارة الجملة والتجزئة، واصلت دولة الإمارات توقيع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة في أوروبا الشرقية وآسيا وأوقيانوسيا وغيرها، مما زاد من حجم التجارة وعدد المعاملات. وواصل قطاع التصنيع جذب مستويات أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وشهد توسعاً تماشياً مع الاستراتيجيات المختلفة لدولة الإمارات والاستراتيجيات الاتحادية. وشهد قطاع البناء نمواً قوياً خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2024، حيث تم تنفيذ مشاريع مثل ميناء خور دبي، وبرج سييل "Ciel Tower" والمنطقة الثقافية في السعديات.

العقارات السكنية

شهد سوق العقارات السكنية في دولة الإمارات توجهات إيجابية رئيسية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2024 مقارنة بنفس الفترة من عام 2023.

وأظهر متوسط سعر المبيعات للمتر المربع الواحد في جميع أنواع العقارات في أبوظبي زيادة طفيفة بنسبة 0.3% على أساس سنوي. وشهدت الشقق أداء قوياً مع ارتفاع في الأسعار بنسبة 1.8% على أساس سنوي، مدفوعاً بشكل أساسي بالقطاع خارج الخريطة، والذي شهد ارتفاعاً بنسبة 6.4% على أساس سنوي، في حين شهدت الشقق الجاهزة نمواً بنسبة 0.6% على أساس سنوي. وأظهرت الفلل توجهات نمو، فقد سجلت الفلل خارج الخريطة زيادة بنسبة 3.4% على أساس سنوي في متوسط أسعار المبيعات، في حين شهدت الفلل الجاهزة أعلى نمو في الأسعار في أبوظبي بنسبة 14.3% على أساس سنوي، مما يعكس الطلب القوي.

وفي دبي، ارتفع متوسط إجمالي سعر المبيعات بنسبة 11.1% على أساس سنوي، مما يعكس الطلب القوي وازدهار سوق العقارات. وشهدت الشقق ارتفاعاً بنسبة 10.1% على أساس سنوي، مدعومة بارتفاع بنسبة 8.1% على أساس سنوي في قطاع الوحدات الجاهزة، في حين شهدت الشقق خارج الخريطة انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.6% على أساس سنوي. وتجاوز ارتفاع أسعار الفلل على الشقق، مع ارتفاع متوسط إجمالي الأسعار بنسبة 24.5% على أساس سنوي، مدفوعاً بنمو كبير في كل من المشاريع خارج الخريطة (22.4% على أساس سنوي) والقطاعات الجاهزة (23.2% على أساس سنوي).

ومن حيث المعاملات، تفوقت دبي بشكل كبير على أبوظبي، مع زيادة ملحوظة بنسبة 34.3% في معاملات المبيعات في دبي مقارنة مع انخفاض بنسبة 15.5% على أساس سنوي في أبوظبي.

وتظهر البيانات قوة سوق العقارات في دبي، مع نمو ثابت في كل من المشاريع خارج الخريطة والمعاملات العقارية الجاهزة في جميع القطاعات، مما يشير إلى ثقة المستثمرين والطلب المتواصل. ويسلط الارتفاع الحاد في قيم المبيعات، وتحديدًا في الفلل والوحدات، بالإضافة لزيادة نشاط الرهن العقاري، الضوء على سوق مزدهرة مدعومة بأسس قوية.

وشهد سوق الإيجارات في جميع أنحاء دولة الإمارات نمواً متواصلًا، حيث شهدت دبي زيادة حادة أكثر من أبوظبي. وارتفع إجمالي الإيجارات في أبوظبي بنسبة 4.2% على أساس سنوي، ويُعزى ذلك بشكل أساسي للشقق، والتي شهدت زيادة بنسبة 4.4% على أساس سنوي. وكانت الزيادة ملحوظة تحديداً في قطاع الإيجارات الجديدة، التي ارتفعت بنسبة 6.5% على أساس سنوي.

وفي المقابل، أظهرت الفلل نمواً بسيطاً بنسبة 0.4% على أساس سنوي، مع توجهات متباينة: حيث حققت إيجارات الفلل المجددة نمواً بنسبة 1.3% على أساس سنوي، في حين انخفضت إيجارات الفلل الجديدة بنسبة 3.9% على أساس سنوي.

وشهد سوق الإيجارات في دبي نمواً كبيراً، بزيادة إجمالية بلغت 14.5% في متوسط الإيجارات. وسيطرت الشقق على هذا النمو، مع ارتفاع الإيجارات بنسبة 14.2% على أساس سنوي، مدفوعاً بالإيجارات الجديدة، والتي ارتفعت بنسبة 25% على أساس سنوي، في حين ارتفعت أسعار الإيجارات المجددة بنسبة 10.3% على أساس سنوي. كما أظهرت الفلل أداءً قوياً، بزيادة بنسبة 19.9% على أساس سنوي في متوسط الإيجارات. وارتفعت إيجارات الفلل الجديدة بنسبة 20.4% على أساس سنوي، في حين حققت إيجارات الفلل المجددة نمواً بنسبة 15.8% على أساس سنوي.

الرسم البياني 7.2. العرض والطلب على الغرف الفندقية في دبي في عام 2024 (تراكمي لمدة 3 أشهر)

معدل الإشغال	إجمالي الغرف المتوفرة (العرض)	أعداد المنشآت الفندقية	الغيات
76.4%	152,048	826 منشأة فندقية	سبتمبر 2024
2%		1%	
75.7%	148,809	815 منشأة فندقية	سبتمبر 2023

المصدر: دائرة الاقتصاد والسياحة في دبي

السياحة والضيافة

عززت دبي مكانتها كأحد أكبر المراكز العالمية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2024، وبلغ متوسط نسبة إشغال الفنادق 76.4%، بزيادة طفيفة من نسبة 75.7% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وظل متوسط الإقامة لكل نزيل دون تغيير تقريباً عند 3.6 ليلة، إلا أنه كان هناك نمو ملحوظ بنسبة 3% على أساس سنوي في العدد الإجمالي لليليالي في الغرف المشغولة، ليصل إلى 31.3 مليون ليلة.

وسجلت دبي أيضاً 13.3 مليون زائر مقيم بالفنادق منذ بداية السنة حتى سبتمبر 2024، مما يعكس ارتفاعاً بنسبة 7% عن العام السابق. ويُسلط هذا النمو المستدام الضوء على قطاع السياحة القوية، ويزيد من الإيرادات المباشرة ويوفر أيضاً تأثيرات ثانوية إيجابية عبر قطاعات الضيافة والتجزئة والنقل. ومن المتوقع أن يدعم أعداد الزائرين المتزايد في دبي بشكل كبير نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال الفترة القادمة.

النقل

وفي الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام، نفذت شركات الطيران الوطنية في دولة الإمارات في المتوسط 4,807 رحلة أسبوعياً. وبلغ عدد المطارات في دولة الإمارات 10 مطارات، وقد استقبلت أكثر من 97.9 مليون مسافر خلال هذه الفترة، بزيادة قدرها 12.6% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وكما في سبتمبر 2024، سجلت مطارات أبوظبي نمواً ملحوظاً في حركة المسافرين، لتصل إلى 21.7 مليون مسافر عبر مطاراتها. ويُمثل هذا الرقم ارتفاعاً كبيراً بنسبة 31.2% عن الرقم البالغ 16.5 مليون مسافر المسجل خلال نفس الفترة من عام 2023. وتواصل توجه النمو في الربع الثالث، حيث بلغ 7.7 مليون مسافر مما يعكس زيادة بنسبة 27% مقارنة بالربع الثالث من عام 2023. وتُسلط هذه الزيادة الضوء على جاذبية أبوظبي المتزايدة باعتبارها مركزاً رئيسياً للمسافرين من أجل الترفيه والأعمال التجارية، وخصوصاً خلال موسم الصيف المزدحم.

وبلغ عدد المسافرين عبر مطار دبي الدولي خلال التسعة أشهر الأولى من هذا العام 68.6 مليون مسافر، مما يعكس زيادة قدرها 6.3% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وفي الربع الثالث من عام 2024، حقق المطار أداءً قوياً، حيث تعامل مع 23.7 مليون مسافر وأكثر من 111,300 رحلة. وبذلك بلغ إجمالي عدد الرحلات خلال التسعة أشهر الأولى 327,700 رحلة، بنمو بنسبة 6.4% على أساس سنوي.

إن الزيادة في حركة المسافرين لا تعزز أهمية دولة الإمارات كمركز طيران عالمي فحسب، بل تُسهم أيضاً بشكل كبير في الاقتصاد الوطني. وهذا النمو في قطاع الطيران من شأنه أن يعزز النمو في عدة قطاعات مثل السياحة والتجارة، ويساهم في معدلات التوظيف وتنويع اقتصاد دولة الإمارات. كما أن الأداء القوي والحضور الدولي لشركات الطيران الوطنية الإماراتية يسלט الضوء على الجهود الاستراتيجية للدولة لتعزيز مكانتها في قطاع الطيران عالمياً.

3-2 التضخم

عدّل المصرف المركزي توقعاته بشأن التضخم باتجاه الانخفاض في دولة الإمارات لعامي 2024 و2025 عند نسبيتي 1.8% و2.0% على التوالي

تباطأ التضخم الكلي في دولة الإمارات في الربع الثالث من عام 2024 إلى 1.5% على أساس سنوي، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض الأسعار في فئة النقل

تواصل المكونات غير المتداولة في كونها المصدر الرئيسي للتضخم في دولة الإمارات

أفاق التضخم

عدّل المصرف المركزي توقعاته بشأن التضخم في دولة الإمارات لعام 2024 باتجاه الانخفاض من 2.2%، إلى 1.8%، مما يعكس تطورات الأسعار وانخفاض التضخم أكثر من المتوقع من بداية السنة حتى تاريخه. وفي عام 2025، من المتوقع أن يصل التضخم إلى 2.0% تقريباً، مدفوعاً بشكل أساسي بالمكونات غير المتداولة، ويقابلها جزئياً أسعار الطاقة المعتدلة. وفي عام 2026، من المتوقع أن يتسارع التضخم بشكل طفيف إلى 2.1% بسبب الضغوط التضخمية العالمية المحتملة.

محركات التضخم في دولة الإمارات

انخفض معدل التضخم الكلي في دولة الإمارات في الربع الثالث من عام 2024 مقارنةً بالربع السابق، وظلّ دون المتوسط العالمي. ووفقاً للمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، انخفض متوسط التضخم الكلي إلى 1.5% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2024.

وخلال الربع الثالث من عام 2024، ارتفعت الأسعار في أغلب الفئات باستثناء المعلومات والاتصالات، والأثاث والسلع المنزلية، والتبغ. وكان التباطؤ الكبير في زيادة أسعار المكونات المتداولة بنسبة 0.7% على أساس سنوي، والتي تمثل 31.4% من السلة، هو العامل الرئيسي لكبح التضخم الكلي. علاوةً على ذلك، ساهم التباطؤ بنسبة 2.0% في أسعار المكونات غير المتداولة بمزيد من انخفاض التضخم في الفترة المشمولة بالتقرير.

وكانت أسعار النقل، والتي انخفضت بنسبة 3.6% على أساس سنوي، العامل الرئيسي وراء انخفاض التضخم الكلي من 2.3% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2024 إلى 1.5% في الربع الثالث من عام 2024.

وارتفعت أسعار مجموعة الإسكان في السلة (بما في ذلك الإيجار، والمياه، والكهرباء، والغاز، وأنواع الوقود الأخرى، والتي تمثل 35.1% من سلة الاستهلاك) بشكل طفيف، بمتوسط بنسبة 3.2% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2024 مقارنة بنسبة 3.1% على أساس سنوي في الربع الثاني. وكان النمو في أسعار الإيجارات أبطأ في أبوظبي.

وبالنسبة لثاني أكبر مجموعة في سلة المستهلكين؛ الأغذية والمشروبات، فقد ارتفع التضخم في الربع الثالث من عام 2024 إلى متوسط 2.3% على أساس سنوي، من 1.5% في الربع الثاني من عام 2024. ويتماشى هذا التوجّه مع أسعار الغذاء الدولية، كما يتضح من تقرير منظمة الأغذية والزراعة الصادر في نوفمبر، والذي يُظهر أن مؤشر أسعار الغذاء وصل إلى أعلى مستوياته في 18 شهراً في شهر أكتوبر 2024. ومع ذلك فإن تأثيرات الانكماش في أسعار مكونات السلع غير الغذائية في السلة تفوق على تطورات التضخم في أسعار الأغذية والمشروبات.

الجدول 2.2. التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دولة الإمارات (على أساس سنوي، %)

الربع الثالث 2024	الربع الثاني 2024	الربع الأول 2024	الأوزان	
1.5	2.3	1.9	100.0	جميع البنود
2.0	2.4	2.0	68.6	المكونات غير المتداولة
0.7	1.9	1.8	31.4	المكونات المتداولة
3.2	3.1	3.2	35.1	السكن والمياه والكهرباء والغاز
3.6-	3.3	0.7-	12.7	النقل
2.3	1.5	2.4	12.0	الأغذية والمشروبات
2.2	2.4	2.9	7.6	التعليم
1.1-	0.5-	0.4-	5.9	الاتصالات
2.8	2.9	3.4	5.2	الأقمشة والملابس والأحذية
0.9-	0.0	1.9	5.1	الأثاث والأجهزة المنزلية
3.3	2.0	2.2	4.9	سلع وخدمات متفرقة
0.2	0.7	1.0	4.6	المطاعم والفنادق
6.1	0.7	3.0-	3.1	الترفيه والثقافة
0.2	2.0	2.0	2.2	الرعاية الصحية
5.8	5.1	5.2	1.3	التأمين والخدمات المالية
1.8-	1.3-	1.6-	0.2	التبغ

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

الفصل الثالث

تطورات الأسواق النقدية والمالية



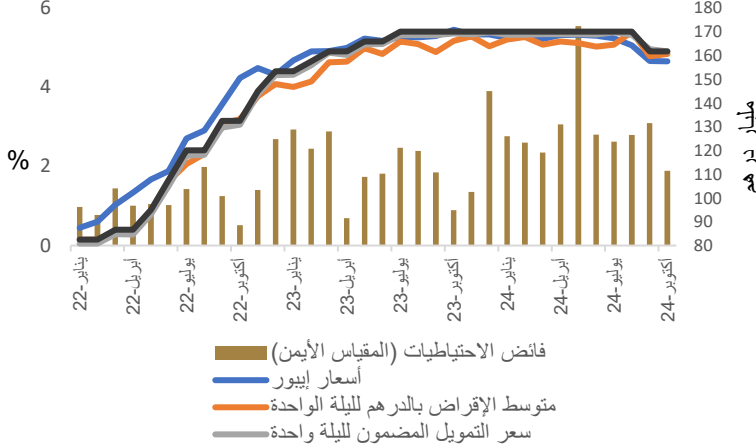
1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة

نمو المجاميع النقدية ن1، ون2 ون3 في الربع الثالث من العام 2024، بنسب 12.7%، و17.9% و15.7% على التوالي، على أساس سنوي

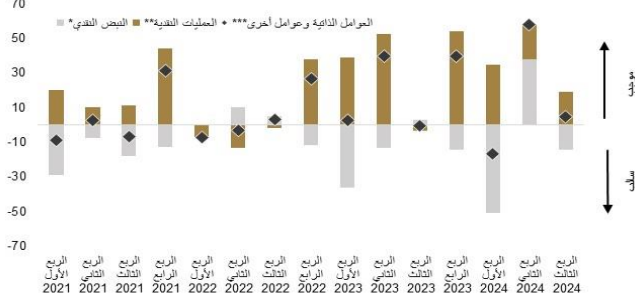
قرر مصرف الإمارات المركزي خفض سعر الفائدة الأساسي بمقدار 25 نقطة أساس في شهر نوفمبر 2024، إلى 4.65%

استمر سعر الإقراض بالدرهم لليلة واحدة دون سعر الأساس، بينما شهدت الفجوة انكماشاً في الربع الثالث 2024، مما يعكس ضيقاً في فائض الاحتياطيات على مستوى النظام ككل

الرسم البياني 1.3. سعر الأساس وأسعار السوق النقدية (%) والاحتياطيات الفائضة في النظام المصرفي (مليار درهم)

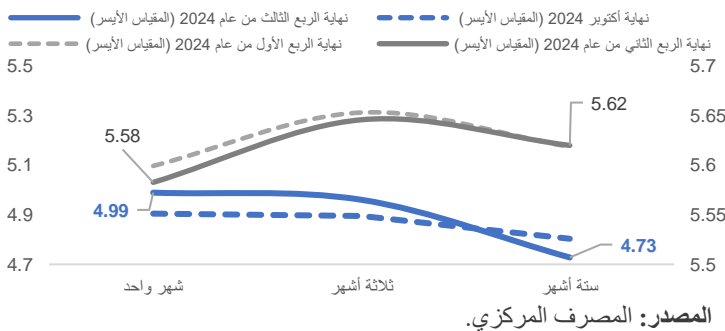


الرسم البياني 2.3. الدافع النقدي (مليار درهم)



ملاحظات: *العمليات النقدية الهيكلية والدقيقة (الأذونات النقدية، شهادات الإيداع الإسلامية، مقايضات الصرف الأجنبي)؛ ** عوامل مستقلة (تشمل العملة المتداولة، وأرصدة حسابات الدولة، وصافي التدفقات الرأسمالية، وعوامل أخرى)؛ *** يعكس الدافع النقدي صافي التغيير في الميزان الكلي للقطاع المصرفي، والعوامل المستقلة، فضلاً عن العمليات النقدية.

الرسم البياني 3.3. منحني عائد الأذونات النقدية (%)



المجاميع النقدية

استمر العرض النقدي في النمو بوتيرة متسارعة، حيث ارتفع العرض النقدي ن1 بنسبة 12.7% على أساس سنوي، ليلعب 896 مليار درهم في نهاية شهر سبتمبر 2024⁵. ويعكس ذلك زيادة بنسبة 17.2% على أساس سنوي في النقد المتداول خارج البنوك (14.3% من العرض النقدي ن1) وزيادة بنسبة 12.0% في الودائع النقدية (85.7% من العرض النقدي ن1). كما ارتفع العرض النقدي ن2 بنسبة 17.9% على أساس سنوي ليصل إلى 2,250 مليار درهم، ويرجع ذلك إلى الزيادة القوية في الودائع شبه النقدية (60.2% من العرض النقدي ن2) بنسبة 21.6% على أساس سنوي⁶، و7، ونما العرض النقدي ن3 بنسبة 15.7% على أساس سنوي، ليصل إلى 2,720 مليار درهم، مما يعكس ارتفاعاً بنسبة 6.1% في الودائع الحكومية بالإضافة إلى النمو في العرض النقدي ن2.

أسعار الفائدة

تماشياً مع سعر الفائدة على أرصدة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، خفض المصرف المركزي سعر الفائدة الرئيسي (سعر الأساس) بمقدار 50 نقطة أساس في سبتمبر 2024 إلى 4.9%، تبعه خفض آخر بمقدار 25 نقطة أساس في نوفمبر إلى 4.65% واستمرت أسعار الفائدة بين البنوك لليلة واحدة في الانخفاض عن سعر الفائدة الأساسي. وبلغ متوسط سعر الفائدة على الدرهم لليلة واحدة حوالي 15 نقطة أساس أقل من سعر الفائدة الأساسي، بانخفاض من حوالي 31 نقطة أساس في الربع السابق. ويعكس الفارق الضيق مزيداً من الانكماش في الاحتياطيات الفائضة على مستوى النظام بشكل متوسط، خلال الربع، ويعزى ذلك إلى زيادة الحد الأدنى لمتطلبات الاحتياطي الإلزامي للودائع تحت الطلب في شهر يونيو.

تواصل النمو في الميزانية العمومية للمصرف المركزي طوال الربع. وأسهمت إصدارات الأذونات النقدية المرتفعة في امتصاص جزء كبير من صافي التدفقات الرأسمالية. وعلى خلفية ارتفاع الودائع الحكومية لدى المصرف المركزي، ارتفع الرصيد الإجمالي⁹ في نهاية الربع بشكل طفيف، مما يشير إلى دفعة نقدية إيجابية بشكل طفيف.

وتحرك منحني عائد الأذونات النقدية نحو الانخفاض، كرد فعل على التغيير في توجهات السياسة النقدية الأمريكية. وانخفض مسار أسعار الفائدة المتوقع للسياسة النقدية الأمريكية في الربع مع بدء الأسواق في تسعير التيسير التدريجي بسبب تباطؤ البيانات الاقتصادية الكلية. وكان هناك انخفاض أكبر في الطرف الطويل من المنحنى، والذي تأثر بشكل أكبر بهذه التوقعات المتغيرة. وارتفع حجم الأذونات النقدية القائمة إلى 200.0 مليار درهم في نهاية سبتمبر، مرتفعاً من 186.2 مليار درهم في نهاية يونيو.

⁸ يساوي العرض النقدي ن3 العرض النقدي ن2 بالإضافة إلى الودائع الحكومية لدى المصرف المركزي والبنوك التجارية.

⁹ يُعرّف الرصيد الإجمالي بأنه أرصدة البنوك المودعة في حساباتها الاحتياطية وتسهيلات الإيداع لليلة واحدة عند إغلاق نظام الدفعات.

⁵ يتكون العرض النقدي ن1 من الودائع النقدية والعملة المتداولة خارج البنوك.

⁶ يساوي العرض النقدي ن2 العرض النقدي ن1 بالإضافة إلى الودائع شبه النقدية.

⁷ تشمل الودائع شبه النقدية على ودائع المقيمين لأجل بالدرهم الإماراتي وجميع أنواع الودائع بالعملة الأجنبية.

3-2 التطورات المصرفية

أسهم النمو القوي في الودائع، الذي بلغت نسبته 14.1% على أساس سنوي، في دعم ظروف التمويل وأوضاع السيولة المواتية

أظهر استبيان توجّهات الائتمان أوضاع ائتمان إيجابية بالنسبة لقطاعي الأسر والأعمال

سجّل إجمالي إقراض النظام المصرفي نمواً بنسبة 9.1% على أساس سنوي، مدفوعاً بشكل رئيسي بالإقراض الممنوح لقطاعي التجزئة والشركات

أصول النظام المصرفي وهيكله

الجدول 1.3. الأصول والائتمان في بنوك الإمارات (مليار درهم)

الربع الثالث 2024	الربع الثاني 2024	الربع الأول 2024	الربع الرابع 2023	الربع الثالث 2023	
4,402	4,310	4,255	4,071	3,952	إجمالي الأصول
%11.4	%11.3	%13.0	%11.1	%10.3	(التغير على أساس سنوي)
2,162	2,101	2,047	1,991	1,982	الائتمان الإجمالي
%9.1	%8.0	%8.0	%6.0	%5.8	(التغير على أساس سنوي)
1,860	1,816	1,777	1,738	1,740	الائتمان المحلي
%6.9	%5.8	%6.1	%5.3	%5.1	(التغير على أساس سنوي)
194	191	188	184	213	الحكومة
%9.0-	%12.9-	%12.8-	%13.0-	%10.0	(التغير على أساس سنوي)
304	302	298	293	280	الكيانات المرتبطة بالحكومة
%8.4	%14.4	%21.4	%15.5	%9.7	(التغير على أساس سنوي)
1,346	1,306	1,272	1,240	1,236	القطاع الخاص
%8.9	%6.9	%6.0	%5.8	%5.3	(التغير على أساس سنوي)
473	451	431	418	408	قطاع التجزئة
%16.0	%13.9	%12.1	%11.5	%10.7	(التغير على أساس سنوي)
873	856	842	822	828	الشركات
%5.4	%3.6	%3.2	%3.0	%2.9	(التغير على أساس سنوي)
17	17	18	21	11	المؤسسات المالية غير المصرفية
%50.9	%38.2	%44.9	%59.7	%18.5-	(التغير على أساس سنوي)
302	285	270	254	241	الائتمان الأجنبي
%25.1	%25.0	%21.8	%11.0	%10.7	(التغير على أساس سنوي)

المصدر: المصرف المركزي

ملاحظات: البيانات كما في نهاية الفترة

الجدول 2.3. إجمالي الودائع في بنوك الإمارات (مليار درهم)

الربع الثالث 2024	الربع الثاني 2024	الربع الأول 2024	الربع الرابع 2023	الربع الثالث 2023	
2,761	2,693	2,657	2,522	2,421	ودائع البنوك
%14.1	%13.0	%15.2	%13.5	%10.7	(التغير على أساس سنوي)
2,548	2,471	2,436	2,320	2,231	ودائع المقيمين
%14.2	%13.8	%16.4	%15.4	%13.9	(التغير على أساس سنوي)
417	420	420	402	423	القطاع الحكومي
%1.5-	%1.4-	%3.3	%1.2	%5.4	(التغير على أساس سنوي)
259	238	249	224	231	الكيانات المرتبطة بالحكومة
%12.1	%11.0	%16.2	%3.4	%0.5-	(التغير على أساس سنوي)
1,812	1,765	1,713	1,630	1,525	القطاع الخاص
%18.8	%19.1	%20.4	%20.8	%19.6	(التغير على أساس سنوي)
731	718	693	653	628	قطاع التجزئة
%16.3	%16.2	%15.3	%16.7	%17.1	(التغير على أساس سنوي)
1,081	1,047	1,020	977	896	الشركات
%20.5	%21.2	%24.2	%23.7	%21.4	(التغير على أساس سنوي)
60	48	54	64	51	المؤسسات المالية غير المصرفية
%16.7	%2.6-	%9.9	%37.4	%3.9	(التغير على أساس سنوي)
213	222	221	202	190	ودائع غير المقيمين
%12.3	%5.1	%3.6	%4.9-	%16.8-	(التغير على أساس سنوي)

المصدر: المصرف المركزي

ملاحظات: البيانات كما في نهاية الفترة.

ارتفع إجمالي أصول قطاع النظام المصرفي في دولة الإمارات بنسبة 11.4% على أساس سنوي، بنهاية الربع الثالث لسنة 2024، ليبلغ 4,402 مليار درهم. وظل عدد البنوك المرخصة في دولة الإمارات دون تغيير عند 61 بنكاً، منها 23 بنكاً وطنياً و38 فرعاً لبنوك أجنبية تعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ائتمان وودائع النظام المصرفي

تواصل نمو محفظة الإقراض للنظام المصرفي في دولة الإمارات بنسبة 9.1% على أساس سنوي. وقد كان الإقراض المحلي، الذي سجّل نمواً بنسبة 6.9% على أساس سنوي، ليبلغ 1,860 مليار درهم، هو المحرك الرئيسي لإجمالي النمو في القروض. وضمن محفظة القروض المحلية، كانت القروض الممنوحة للأفراد، ومؤسسات القطاع الخاص والكيانات ذات الصلة بالحكومة هي المساهم الرئيسي في إجمالي النمو في الائتمان. وظلّ توسّع الائتمان المحلي الممنوح للأفراد على نطاق واسع في قروض الرهن العقاري والقروض الشخصية وقروض السيارات.

وظل نمو الائتمان مدعوماً بأوضاع ائتمانية إيجابية وطاقة إقراض وافرة مع نسبة قروض إلى الودائع بلغت 78.3%. كما ظلت ظروف السيولة والتمويل مواتية، مدفوعة بنمو قوي ومستدام في الودائع. وسجلت ودائع النظام المصرفي في دولة الإمارات نمواً بنسبة 14.1% على أساس سنوي، مع مساهمة ملموسة من ودائع المقيمين من الأفراد والشركات الخاصة، حيث ارتفعت بنسبة 16.4% و20.5% على أساس سنوي على التوالي.

استبيان المصرف المركزي حول توجّهات الائتمان

تظل ظروف الائتمان قوية. وعلى الرغم من تراجع ظروف ائتمان مؤسسات الأعمال في الربع الثالث من العام 2024، إلا أن الطلب على القروض ظل مرتفعاً مقارنة بالمستويات التاريخية. وتبدو المؤسسات المالية على استعداد لتقديم الائتمان التجاري ولكن بوتيرة أبطأ، بينما يستمر تحمل المخاطر في التأثير بشكل إيجابي على طاقة تحمّل منح الائتمان. و بدعم من الظروف الاقتصادية ونمو الدخل، كان العرض والطلب على القروض الشخصية قويين في جميع فئات القروض، ومن المرجح أن تظل ظروف الائتمان مواتية، عاكسة التوقعات الاقتصادية الإيجابية والسيولة الوفيرة وانخفاض أسعار الفائدة.

3-3 التطورات المالية

ظل النظام المصرفي في دولة الإمارات مرناً، ويتضح ذلك من نسبة القروض إلى الودائع التي بلغت 78.3%.

في الربع الثالث من عام 2024، ارتفعت أسعار الأسهم في دبي بنسبة 6.4% على أساس سنوي، وانخفضت في أبوظبي بنسبة 4.5% على أساس سنوي.

سجلت علاوات مبادلة مخاطر الائتمان بالنسبة لأبوظبي ودبي مزيداً من الانخفاض، نتيجة للأساسيات الاقتصادية القوية.

مؤشرات السلامة المالية

الجدول 3.3. مؤشرات السلامة المالية في دولة الإمارات

المؤشرات	الربع الثالث 2023	الربع الرابع 2023	الربع الأول 2024	الربع الثاني 2024	الربع الثالث 2024
كفاية رأس المال					
نسبة كفاية رأس المال	18.5%	17.9%	18.0%	18.3%	18.6%
نسبة الشق الأول من رأس المال	17.4%	16.6%	16.7%	17.0%	17.2%
نسبة حقوق المساهمين العادية من الشق الأول	15.6%	14.9%	15.0%	15.3%	15.5%
السيولة والتمويل					
نسبة السلف إلى الموارد المستقرة	76.5%	73.9%	72.4%	72.6%	72.9%
نسبة صافي التمويل المستقر**	111.7%	111.6%	113.8%	114.4%	112.3%
نسبة القروض إلى الودائع	81.9%	79.0%	77.0%	78.0%	78.3%
نسبة الأصول السائلة المؤهلة	19.1%	20.4%	20.3%	20.6%	21.2%
نسبة تغطية السيولة*	151.0%	160.8%	165.1%	159.2%	153.1%
جودة الأصول					
نسبة صافي القروض المتعثره***	2.7%	2.4%	2.3%	2.3%	2.3%
نسبة القروض المتعثره****	6.6%	5.9%	5.6%	5.4%	5.2%

المصدر: المصرف المركزي

ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة

* تنطبق نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر على خمسة بنوك معتمدة.

** لا يشمل صافي نسبة القروض المتعثره على مخصصات محددة، وتوفر مؤشراً أفضل لجودة الأصول،

بالأخذ بالاعتبار مستويات المخصصات في النظام المصرفي في دولة الإمارات.

*** بالنسبة لمنهجية تقارير نسبة القروض المتعثره ولنسبة صافي القروض المتعثره، يرجى الاطلاع على

المصرف المركزي (2019): المصرف المركزي يطور تقاريره الخاصة بالقروض المتعثره.

الجدول 4.3. أسواق الأسهم في دولة الإمارات

مؤشر أسعار الأسهم*	الربع الثالث 2023	الربع الرابع 2023	الربع الأول 2024	الربع الثاني 2024	الربع الثالث 2024
مؤشر أسعار الأسهم*	0.3%	8.6%	3.8%	6.1%	4.5%
القيمة السوقية*	2,842	2,883	2,865	2,754	2,860
القيمة المتداولة*	71	66	67	60	77
مؤشر أسعار الأسهم*	21.6%	19.4%	25.4%	11.5%	6.4%
القيمة السوقية*	690	672	723	686	733
القيمة المتداولة*	31	22	24	22	24
مؤشر أسعار الأسهم*	56.1%	7.9%	27.5%	18.4%	21.3%

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

ملاحظات: * تشير إلى متوسط القيم خلال الشهر أو الربع،

** تشير إلى القيم في نهاية الشهر أو الربع

الجدول 5.3. الإمارات العربية المتحدة – مبادلات مخاطر الائتمان السيادية (المتوسط، نقطة أساس)

أبوظبي دبي	2023			2024		
	الربع الأول*	الربع الثاني*	الربع الثالث*	الربع الأول*	الربع الثاني*	الربع الثالث*
43.1	40.2	36.0	44.4	39.9	40.9	39.8
78.0	80.8	69.6	71.4	65.3	65.3	62.0

المصدر: بلومبيرغ

ملاحظات: * جميع القيم هي متوسط الفترة.

ظلت نسب رأس المال للنظام المصرفي في دولة الإمارات، كافية، بل وأعلى بكثير من الحد الأدنى المطلوب. كما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال بمقدار 0.1 نقطة مئوية، لتصل إلى 18.6% مقارنة بالعام الماضي، في حين انخفضت نسبة حقوق الملكية العادية من الشق الأول (CET-1) قليلاً بمقدار 0.2 نقطة مئوية إلى 15.5%.

وظلت مستويات التمويل والسيولة في النظام المصرفي في دولة الإمارات مواتية في الربع الثالث من عام 2024، مدعومة بنمو قوي في الودائع بلغت نسبته 14.1% على أساس سنوي. وبلغت نسبة القروض إلى الودائع 78.3%، مما يعكس نمواً أكبر في الودائع مقارنة بنمو القروض. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت نسبة الأصول السائلة المؤهلة (ELAR) إلى 21.1%.

وواصلت نسب جودة الأصول في النظام المصرفي في دولة الإمارات تحسنتها، بمساعدة من الانخفاض الذي طرأ على مخزون القروض المتعثره. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة القروض المتعثره إلى 5.2%، أي بانخفاض قدره 1.4 نقطة مئوية مقارنة بالعام الماضي.

أسواق الأسهم

انخفض المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 4.5% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2024، وهو تراجع يقل عن الذي شهده الربع السابق من نفس العام. وأظهرت القيمة السوقية تعافياً حيث سجلت متوسطاً بلغ 2.86 تريليون درهم، مدفوعة بارتفاع أسعار أسهم بعض الشركات الكبرى، والتي تشكل 25% من إجمالي الأسهم القابلة للتداول بحرية. وارتفع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 6.4% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2024. وارتفعت القيمة السوقية إلى متوسط 733 مليار درهم، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الأسهم خلال هذه الفترة.

علاوات مبادلة مخاطر الائتمان

انخفضت علاوات مبادلة مخاطر الائتمان لحكومة أبوظبي من 40.9 نقطة أساس في الربع الثاني من عام 2024 إلى 39.8 نقطة أساس في الربع الثالث من عام 2024. ويظل مستوى علاوات مبادلة مخاطر الائتمان لأبوظبي منخفضاً للغاية، وهو ما يدل على حيوية اقتصادها وصلابة وضعها المالي، وما تملكه من صناديق الثروة السيادية الكبيرة. ويظل لدى أبوظبي واحدة من أدنى علاوات مبادلة مخاطر الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. كما انخفضت علاوات مبادلة مخاطر الائتمان في دبي من 65.3 نقطة أساس في الربع الثاني إلى 62 نقطة أساس في الربع الثالث من عام 2024، مما يدل على تحسن علاوات مبادلة مخاطر الائتمان لديها.

3-4 تطورات قطاع التأمين

ظل قطاع التأمين متمتعاً برسملة كافية في الربع الثالث من العام 2024، مع نسب كفاية رأس مال، وعائد متوسط أصول جيدة

سجل إجمالي الأصول المستثمرة، وإجمالي الأصول زيادة في الربع الثالث من العام 2024

خلال الربع الثالث من عام 2024، ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبه، وعدد وثائق التأمين، وإجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 20.9%، و55.2%، و29.4% على التوالي

هيكل قطاع التأمين ونشاطه

واصل قطاع التأمين في دولة الإمارات نموه في الربع الثالث من عام 2024 من حيث إجمالي أقساط التأمين المكتتبه. وبلغ عدد شركات التأمين المرخصة في دولة الإمارات 59 شركة، منها 23 شركة تأمين تقليدي و10 شركات تكافل وطنية، و25 فرعاً لشركات تأمين أجنبية تعمل في دولة الإمارات وفرع واحد لشركة إعادة تأمين أجنبية تعمل في دولة الإمارات. وظل عدد المهن المرتبطة بالتأمين دون تغيير عند 498.

في الربع الثالث من عام 2024، ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبه بنسبة (20.9%) على أساس سنوي، ليبلغ 50.8 مليار درهم، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى ارتفاع أقساط التأمين على الممتلكات والمسؤوليات بنسبة (25.9%) على أساس سنوي، وأقساط التأمين الصحي بنسبة (21.4%) على أساس سنوي، وأقساط التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال بنسبة (3.8%) على أساس سنوي. وتنتج هذا النمو في المقام الأول عن زيادة في أقساط التأمين على الحياة الجماعي.

ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة لجميع أنواع خطط التأمين بنسبة (29.4%) على أساس سنوي، ليبلغ 29.9 مليار درهم في الربع الثالث من عام 2024. وجاء هذا النمو مدفوعاً بشكل رئيسي بارتفاع المطالبات المدفوعة في تأمين الممتلكات والمسؤوليات بنسبة (66.7%) على أساس سنوي، والمطالبات المدفوعة في التأمين الصحي بنسبة (14.6%)، وزيادة بنسبة (30%) في تأمين الأشخاص وتكوين الأموال.

وفي الربع الثالث من عام 2024، ارتفع إجمالي المخصصات الفنية¹⁰ لجميع أنواع التأمين بنسبة (29.6%) على أساس سنوي، ليبلغ 97.2 مليار درهم. وبلغ حجم الأصول المستثمرة، والتي تنوّعت بشكل رئيسي في الأوراق المالية وسندات الدين والنقد والودائع والعقارات والأدوات الأخرى المصنفة تحت الفئة (أ) والأصول المستثمرة الأخرى في قطاع التأمين، 83.2 مليار درهم (52.1% من إجمالي الأصول) مقارنة بـ 74.4 مليار درهم (56.5% من إجمالي الأصول) خلال نفس الفترة من عام 2023. وبلغت نسبة الاحتفاظ¹¹ بأقساط التأمين المكتتبه لجميع أنواع التأمين 53.8% (27.3 مليار درهم) في الربع الثالث من عام 2024، مقارنة بـ 52.5% (22.1 مليار درهم) قبل عام.

مؤشرات سلامة قطاع التأمين

ظل قطاع التأمين في دولة الإمارات يتمتع برسملة جيدة. وفيما يتعلق بنسب كفاية رأس المال المختلفة، ارتفعت نسبة الأموال الذاتية¹² إلى متطلبات الحد الأدنى لرأس المال إلى 389.2% في الربع الثالث من عام 2024، مقارنة بـ 349.8% في الربع الثالث من عام 2023؛ وبلغت نسبة الأموال الذاتية إلى متطلبات ملاءة رأس المال 198.5% في الربع الثالث من عام 2024 مقارنة بـ 207.3% في الربع الثالث من عام 2023، نتيجة لانخفاض الأموال الذاتية المؤهلة لتلبية متطلبات ملاءة رأس المال؛ وبلغت نسبة الأموال الذاتية إلى المبلغ الأدنى للضمان 288.9% في الربع الثالث من عام 2024 مقارنة بـ 310.6% في الربع الثالث من عام 2023.

ومن حيث الربحية، فقد بلغت نسبة صافي الربح الإجمالي إلى صافي أقساط التأمين المكتتبه 7.1% في الربع الثالث من عام 2024. بينما تراجع العائد على متوسط الأصول إلى 0.5% في الربع الثالث لعام 2024، مقارنة بـ 0.6% في الربع الثالث من العام السابق.

الجدول 6.3. المؤشرات الرئيسية لقطاع التأمين (مليار درهم)

البند	2023			*2024		
	الربع الأول	الربع الأول	كامل السنة	الربع الأول	الربع الأول	الربع الثالث
1- إجمالي أقساط التأمين المكتتبه	17.8	27.2	42.0	21.0	35.7	50.8
• الممتلكات والمسؤوليات	6.5	9.9	16.6	7.9	13.8	20.9
• التأمين الصحي	9.3	14.0	20.1	11.3	18.3	24.4
• الأشخاص وعيالات تكوين الأموال	2.0	3.3	5.3	1.8	3.6	5.5
2- إجمالي المطالبات المدفوعة	7.1	14.1	23.1	9.3	18.9	29.9
• الممتلكات والمسؤوليات	1.7	3.9	5.7	2.6	5.7	9.5
• التأمين الصحي	4.9	9.2	14.4	5.2	10.7	16.5
• الأشخاص وعيالات تكوين الأموال	0.5	1.0	3.0	1.5	2.5	3.9
3- المخصصات الفنية	73.7	76.7	75.0	84.3	94.2	97.2
4- إجمالي الأصول المستثمرة	70.5	72.9	74.4	78.5	77.8	83.2
5- إجمالي الأصول	128.3	127.7	131.6	146.4	154.8	159.6
6- إجمالي حقوق الملكية	26.3	27.0	27.9	28.6	28.0	30.1

المصدر: المصرف المركزي.

ملاحظات: * بيانات أولية، تراكمية في نهاية الفترة.

الجدول 7.3. مؤشرات سلامة التأمين (%)

البند	2023			*2024		
	الربع الأول	الربع الأول	كامل السنة	الربع الأول	الربع الأول	الربع الثالث
1- نسبة إعادة التأمين	53.2	53.8	52.5	53.0	53.1	53.8
2- نسب كفاية رأس المال						
الأموال الذاتية إلى مطلب الحد الأدنى لرأس المال	340.6	352.4	349.8	364.2	376.0	389.2
الأموال الذاتية إلى مطلب ملاءة رأس المال	198.0	203.4	207.3	217.1	185.8	198.5
الأموال الذاتية إلى المبلغ الأدنى للضمان	309.3	308.9	310.6	309.4	286.7	288.9
3- نسب الأرباح						
صافي الربح الإجمالي إلى صافي أقساط المكتتبه	7.8	10.4	12.1	8.8	6.0	7.1
العائد على متوسط الأصول	0.5	0.5	0.6	0.35	0.7	0.5

المصدر: المصرف المركزي.

ملاحظات: * بيانات تقديرية

¹² تتكون الأموال الذاتية من رأس المال الذي ينبغي على شركة التأمين توفيره لتلبية متطلبات الملاءة المالية، والذي يتضمن الأصول المقبولة ناقصاً الخصوم.

¹⁰ المخصصات الفنية هي مبالغ تقوم شركات التأمين باقتطاعها والاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات المالية المستحقة للمؤمن لهم، طبقاً للتشريعات الواردة في القانون والتعليمات المالية لشركات التأمين وشركات التأمين التكافلي.

¹¹ يتم حساب نسبة الاحتفاظ باعتبارها نسبة صافي الأقساط المكتتبه إلى إجمالي الأقساط المكتتبه.

المقر الرئيسي
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ص.ب. 854
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

فرع العين شارع علي بن أبي طالب ص.ب. 1414 العين الإمارات العربية المتحدة	فرع الفجيرة شارع حمد بن عبد الله ص.ب. 768 الفجيرة الإمارات العربية المتحدة	فرع رأس الخيمة شارع المنتصر ص.ب. 5000 رأس الخيمة الإمارات العربية المتحدة	فرع الشارقة شارع الملك عبد العزيز المنطقة الصناعية بالشارقة ص.ب. 645 الشارقة الإمارات العربية المتحدة	فرع دبي شارع 26 بر دبي ص.ب. 448 دبي الإمارات العربية المتحدة
---	--	---	---	---

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على:

الهاتف المجاني: 800 22823

الهاتف: +9712-6652220

الفاكس: +9712-6652504